

٣

الآراء النحوية عند أبي العلاء المعري

في ضوء كتابه

"عبث الوليد"

---

د. محمد مصطفى عبد العال القطاوي

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية

كلية الآداب \_ جامعة الأقصى

نوفمبر ٢٠٠٣

الآراء النحوية عند أبي العلاء المعري في ضوء كتابه (عبث الوليد)

د. محمد مصطفى عبد العال القطاري \*

### Abstract

This research is a study for some grammatical issues which were mentioned in the book “ Abath Al-Waleed for Abu — Ala’a Al-Ma’aree where he presents his grammatical views in order to see to what extend they are used in Arabic language .

The researcher tried to clarify to what extend Abu— Al-Ala’a was affected with Holy Quran and to what extend he depended on readers’ reading . He depended on listening to those who are trusted for their language . He also used grammatical analogy in application. This denotes his great knowledge of Arab language and his poetry which clearly noticed in his grammatical issues .

The researcher tried to solve only seven grammatical issues in purpose of briefing and to leave the other issues for the efforts of others .

### الملخص

هذا البحث دراسة لبعض المسائل النحوية التي وردت في كتاب (عبث الوليد) لأبي العلاء المعري حيث يعرض الآراء النحوية عند أبي العلاء المعري بغية إدراك جريانها على سنن العربية . وقد حاول البحث أن يبين مدى تأثير أبي العلاء المعري بلغة القرآن الكريم، ومدى اعتماده على قراءة القراء، واعتماده على السماع من العرب الموثوق بلغاتهم، واستخدامه للقياس النحوي، وهو أمر يعنى إلمامه بلغة العرب وأشعارهم، حيث تجلّى ذلك في تصديه لشعر البحتري فيما تعرّض له من أمورٍ نحوية في شعره . لقد حاول البحث أن يعالج سبع مسائل نحوية ليس غير، تاركاً الباقي لجهود المشتركين وذلك ابتغاء الإيجاز .

تقدم :

رهين الحسين<sup>(١)</sup> أبو العلاء المعري هو واحد من ألمع نجوم الشعر العربي واللغة في زمانه (القرن الرابع الهجري) فهو صاحب اللزوميات، وسقط الزند، والفصول والغايات، وهو مع فحولته في دنيا الشعر كان لا يشق غباره في مجالات اللغة بأسرارها وتشعباتها، وله في النحو باع طويل؛ ذلك أنه كان كثيراً ما يتصدى لعلماء النحو يجادلهم ويحاورهم ويفضحهم<sup>(٢)</sup>.

وقد اخترنا له في بحثنا الذي نحن بصدده شرح ديوان البحري للموسم بـ"عبث الوليد" نتحسس ونستلمس آراءه النحوية في هذا السبيل، وهو من أشهر كتب أبي العلاء التي أظهر فيها قدرة واضحة علي شرح النصوص، وكشف من خلال شرحه عن بعض الأخطاء النحوية والمغوية في ديوان البحري، وناقش عدداً من القضايا النحوية والصرفية والمغوية، مما يدل علي تمكنه من علوم العربية.

ولقد تناولنا سبع قضايا من كرمته وهي : إجراء شياطين مجري جمع المذكر السالم، وإعمال زعم مجري الظن، ورفع "ين" ونصبها، والاستثناء الموجب، وجواز دخول الألف واللام علي "كُلّ" و"بَعْض"، وحذف نون الوقاية، وواو العطف، وقد وقع اختيارنا لهذه المسائل السبع لكونها أكثر القضايا التي اهتم بها أبو العلاء المعري، وأبداً من خلال مناقشتها رأياً متميزاً جديراً بالالتفات.

وقد اتبع الباحث في تناوله للقضايا النحوية السبع المنهج الوصفي التحليلي، حيث عرضنا لكل مسألة من المسائل من خلال أوجه الاختلاف بين جمهور النحاة، ثم ما يقابل ذلك من آراء مع الحرص علي الموازنة بين هذه الآراء ورأى أبي العلاء المعري.

وقد بدأت بتناول أهم القضايا متمثلة في إجراء شياطين مجري جمع المذكر السالم، إجراء زعم مجري الظن، رفع بين ونصبها، المستثنى بين الرفع والنصب، ثم تناولنا بعض الحروف متمثلة في جواز دخول الألف واللام علي كل وبعض، وحذف نون الوقاية، والواو بين العطف والزيادة، فكان لابد من تقديم القضايا علي الحروف لأهمية تلك القضايا.

وخلال هذا الاستعراض - لما أشرنا إليه - أدركنا بما لا يدع مجالاً للشك أن أبا العلاء المعري كان أستاذاً محيطاً بأكثر لغات العرب، وأسرارها، مما يعجز عنه علماء زمانه وبعد زمانه،

(١) انظر بغية الرواة ج ١ ص ٣١٦، نزهة الألباء، ص ٣٥٤

(٢) انظر الفصول والغايات ص ٧٨، ص ٣١٦، وانظر رسالة الهناء ص ١٣٩

وإن كتاب الصاهل والشاحج لأكثر دليل على ما أوتي هذا الرجل من قدرة لغوية هائلة ، كما تبين لنا كذلك أنه كان يستخدم القياس المنطقي في اللغة ، وهذا أمر لم يتوافر لغيره ، كما تبين لنا أنه كان ملماً بكثير من اللغات حتى الشاذ منها ، فهو لم يعدم الوسيلة لاتباعها في قضية نحوية تجري على ألسنة العرب ، كما كان منفتحاً على المدارس النحوية كلها الكوفية والبصرية ، والاتجاهات والاجتهادات الأخرى عند أهل مكة والمدينة وأهل العراق ، والحجاز ، معتمداً في ذلك كله على لغة القرآن الكريم ، والأحاديث النبوية ، وعلى المأثور من كلام العرب وأشعارهم ، وخاصة الفصحاء منهم من قبائل الحجاز ، وتميم ، وغطفان ، غير مغفل للقراءات المسموعة ، ونسراه بين ثنايا هذه الدراسة التي أقامها على ديوان البحري ، يترك او العطف على رأي الكوفيين حيناً ، ويشتها ويسرى أن بقاءها أفضل وذلك على رأي البصريين حيناً آخر .

لقد كان عالماً عالماً حقاً "غزير الفضل" ، وافر الأدب ، عالماً باللغة ، حسن الشعر ، جزيل الكلام<sup>(١)</sup> فصيح اللسان<sup>(٢)</sup> حاذقاً بالنحو ... شهرته تعني عن صفته<sup>(٣)</sup> حيث ذكر بأن مشايخ الأدب واليمن يذكرون أن أبا العلاء المعري كان يحفظ ما يمر بسمعه ، وكان عنده من الطلبة من يطالع له التصانيف الأدبية لغة وشعراً ، وغير ذلك ، وكان لا يكاد ينسى شيئاً مما يمر بسمعه<sup>(٤)</sup> ، وكان يحترم نفسه شأن العلماء الحقيقيين ، إلا أنه لا يرحم من يسئ إليه . وحكايته المشهورة حينما "دخل على أبي القاسم المرتضى فعثر برجل ، فقال : من هذا الكلب ؟ فقال أبو العلاء المعري : الكلب من لا يعرف للكلب سبعين اسماً"<sup>(٥)</sup> .

وكثيراً ما كان يهزأ من نفسه بقوله:

دُعِيْتُ أبا العلاء ، وذاك مَيِّنٌ      وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَبُو التَّرْوَلِ<sup>(٦)</sup>

عاش حياته زاهداً عن البشر والنساء ومتع الحياة ، مات ليلة الجمعة ثالث -وقيل ثاني- وقيل ثالث -عشر ربيع الأول سنة تسع وأربعين وأربعمائة<sup>(٧)</sup> وأوصى أن يكتب على قبره:

هَذَا مَا جَنَّاهُ أَبِي عَلِيٍّ      وَمَا جَنِّيْتُ عَلَى أَحَدٍ<sup>(٨)</sup>

نحن إذن بين يدي نجم ساطع تلالأت أنواره ، فملأت المشرقين والمغربين ؛ فهو بحر زاخر .

الباحث

- (١) نزهة الألباء ص ٣٥٣
- (٢) أنباه الرواة ج ١ ص ٨٢
- (٣) بغية الوعاة ج ١ ص ٣١٥
- (٤) أنباه الرواة ج ١ ص ٨٧
- (٥) بغية الوعاة ج ١ ص ٣١٦
- (٦) ديوان لزوم ما لا يلزم ج ٢ ص ٢٦٧ ، ق ١٢١٣ / ٢
- (٧) نزهة الألباء ص ٣٥٣ ، أنباه الرواة ج ١ ص ٨٤ . بغية الوعاة ج ١ ص ٣١٧
- (٨) المصدر السابق ج ١ ص ٣١٧

إجراء " شياطين " مجرى جمع المذكر السالم

يقول البحترى :

بَادِ بِأَنْعُمِهِ الْعَافِينَ يُزَلِّفُهُمْ      عَلَى الْأَشِقَاءِ فِيهَا وَالْقَرَابِينَا (١)

هنا نجد أبا العلاء المعري يعلق على البحترى حينما قاس القرابين " على المسلمين".

يتضح هذا من قوله: " إن صح أنه وضع القرابين في هذا الموضع فهو وهم ؛ لأن القرابين جمع قربان و هو جليس الملك قال الشاعر :

وَمَالِي لَا أَحِبُّهُمْ      قَرَابِينَ النَّبِيِّ بَنُو قُصَيِّ

و إنما أجراه مجرى المسلمين ظناً منه أن ياءه كياء الجمع ، التي تكون واواً في الرفع ، و

هذا بعيداً جداً " (٢) فهو كما نرى لا يستطيع قياس " قرابين" على مجرى " مسلمين " في جمع

المذكر السالم الذي يعرب بالحروف في قول البحترى ، بل وصف هذا بأنه بعيد جداً. هذا في

الشعر ، إلا أننا وجدناه يحترم القراءات مهما كان مصدرها ، حتى وإن اختلف النحاة بشأنها "

فكان بعضهم يجترئ على تخطئة المتقدمين، و كان بعضهم لا يُقدم على ذلك ، و يجعل لكل شيء

وجهاً و إن كان بعيداً في العربية ... " (٣) و هذا هو مذهب أبي العلاء المعري و هنا نودُّ أن نشير

إلى توجيهه لقراءة قوله تعالى : ( و ما تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ ) (٤) فقرأه الجمهور " و ما تنزلت به

الشياطين" (٥) بالتاء و رفع النون ؛ لأنها نون أصلية ، و أحدهم شيطان ، كما أن واحد البساتين

بستان (٦) .

و قرأ الحسن و الأعمش (٧) و ابن السميع (٨) و الضحاک (٩) (و ما تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ)

بالواو و النون إجراءً له مجرى جمع السلامة (١٠) و البصريون لا يجيزون جمعه جمع السلامة إلا

ضرورة (١١) و قد التمس الأصمعي لهذه القراءة مخرجاً فقال : " قاسه على قول العرب بستان

(١) ديوان البحترى ج٤ ص٢٢٠٣ ، ق١٧/٨٢٦٦

(٢) عيب الوليد ص٢٢٧

(٣) رسالة الملائكة ص٢٠٢

(٤) الشعراء من آية ٢١٠

(٥) المهرج الوجيز ج٤ ص٢٤٥

(٦) جامع البيان مج١١ ج١٩ ص١٢٥

(٧) القراءات الشاذة لابن خالوية ص١٠٨

(٨) فتح القدير ج٤ ص١١٩

(٩) البحر المحيط ج١ ص٤٩٤

فلان حوله بساتون" (٣) و لما كان جمع شيطان على " شياطون " لم ينقل عن يحتج بكلامهم من العرب ، أنكرت هذه القراءة ، و خطئ من قرأ بها حيث وجدنا بعض المتقدمين يسقط هذه القراءة من عداد القراءات الشاذة ، زعماً منه بأن القارئ كان يجهل العربية ، فتوهم أن الشياطين جمع مذكر سالم ، و لما كان موقعه فاعلاً و جب رفعه بالواو ، كأن القراءة في نظره شرط اعتبارها قراءة أن تكون الكلمة المقروء بها متفقة مع اللغة متناً و نحواً و صرفاً ، و ليست خاضعة للرواية و الأثر .

يقول الفراء : " و جاء عن الحسن " الشياطون " و كأنه من غلط الشيخ ظن أنه بمنزلة المسلمين و المسلمون" (٤) ، أما الطبري فوصفها باللحن حينما قال : " ... و ذكر عن الحسن أنه كان يقرأ ذلك : ( و ما تنزلت به الشياطين ) بالواو ، و ذلك لحن ، و ينبغي أن يكون ذلك إن كان صحيحاً عنه ، أن يكون توهم أن ذلك نظير المسلمين و المؤمنين ، و ذلك بعيد من هذا " (٥) ، و قال الزجاج : " و قرأ الحسن " الشياطون " و هو غلط عند النحويين و مخالفة عند القراء للمصحف ، فليس يجوز في قراءة و لا عند النحويين ، و لو كان يجوز في النحو ، و المصحف على خلافه لم تجز عدي القراءة به " (٦) .

و قال أبو الفتح : " هذا مما يعرض مثله للفصح ، لتداخل الجمعين عليه ، و تشابههما عنده... " (٧) .

أما الزمخشري فقال : " و قرأ الحسن الشياطين و وجهه أنه رأى آخره كأخر يبرين و فلسطين فتخبر بين أن يجري الإعراب على النون و بين أن يجريه على ما قبله فيقول : الشياطين و الشياطين كما تخبرت العرب بين أن يقولوا هذه يبرون و يبرين و فلسطين و فلسطين ... فقال النضر بن شميل : إن جاز أن يحتج بقول العجاج و روبة فهلا جاز أن يحتج بقول الحسن و صاحبه يزيد : محمد بن السميع ؟ مع أننا نعلم أنهما لم يقرأ به إلا و قد سمعا فيه " (٨) .

(١) فتح القدير ج٤ ص ١١٩

(٢) إتحاف فضلاء البشر ج٢ ص ٣٢١

(٣) البحر المحيط ج١ ص ٤٩٤

(٤) معاني القرآن للفراء ج٢ ص ٢٨٥

(٥) جامع البيان مج ١١ ج١٩ ص ١٢٥

(٦) معاني القرآن و إعرابه ج٤ ص ١٠٣ ، إعراب القرآن للنحاس ج٣ ص ١٩٤

(٧) المختب ج٢ ص ١٧٧

(٨) الكشف ج٣ ص ٣٨٣ ، البحر المحيط ج٧ ص ٤٣ ، الدر المنون ج١ ص ٢٩١ - ٢٩٢ ، فتح القدير ج٤ ص ١١٩

و قد سُمِعَ ذلك من العرب، يقول ابن عطية : " ... وَ ذُكِرَ عن يونس بن حبيب أنه قال : سمعت أعرابياً يقول : دخلت بساتين من ورائها بساتون ، قال يونس : فقلت ما أشبه هذه بقراءة الحسن ، ... " (١) وعلى ذلك وجدنا أبا العلاء المعري عند تعرضه لهذه القراءة يحاول تخريجها ، و يجهد في توجيهها بما يوافق لغة مسموعة من لغات العرب فيها هو يستشهد على ذلك بما سُمِعَ من كلام العرب فيقول : " و قد حُكِيَ أن حسن البصري قرأ " و ما تنزلت به الشياطين " و هذا أمر لا يعرف حقيقته ؛ و أكثر الناس يقولون إنه وهم من الحسن ... و قد حكى بعض العلماء أنه كان بظاهر البصرة فسمع أعرابياً يقول هذه بساتون بني فلان فقال السامع هذه : و الله قراءة الحسن " (٢) فأبو العلاء المعري يرى أنه لا يصح رفض القراءة ، ولذا فيها هو يلقن للنحاة درساً في القراءات ، و يبين لهم فساد منهجهم في ردّ القراءة مع أن القرآن ليس بموضع ضرورة .

يقول أبو العلاء المعري على لسان الحيات في الجنة : " فلما توفي ، رحمه الله ، انتقلت إلى جدار في دار أبي عمرو بن العلاء ، فسمعت يقرأ ، فرغبتُ عن حروف من قراءة الحسن ... فلما توفي أبو عمرو كرهتُ المقام ، فانتقلت إلى الكوفة ، فأقمت في جوار حمزة بن حبيب ، فسمعت يقرأ بأشياء ينكرها عليه أصحاب العربية كخفض الأرحام في قوله تعالى : ( و لتقوا الله الذي تساءلون به و الأرحام ) (٣) و كسر الياء في قوله تعالى : ( و ما أنتم بمصرخي ) (٤) و كذلك سكون الهمزة في قوله تعالى : ( استكباراً في الأرض و مكر السيئ ) (٥) و هذا إغلاق لباب العربية ؛ لأن الفرقان ليس بموضع ضرورة و إنما حكى مثل هذا في المنظوم " (٦)

إجراء " زعم " مجرى الظن

يقول البحرني :

وَبَاقِي شَبَابٍ فِي مَشْيِبٍ مَغْلَبٍ  
عَلَيْهِ اخْتِئَاءُ الْيَوْمِ يَكْثُرُهُ الشُّهْرُ (٧)

علق أبو العلاء المعري على معنى " اختئاء " (١) قائلاً : اختئأ إذا استخفى و ذل . و هو في البيت موضوع موضع المصدر و منها :

(١) المخرور الوجيز جـ ٤ ص ٢٤٥

(٢) عبث الوليد ص ٢٢٧

(٣) النساء من آية ١

(٤) إبراهيم من آية ٢٢

(٥) فاطر من آية ٤٣

(٦) رسالة الفران ص ٢٣٠

(٧) ديوان البحرني جـ ٢ ص ٨٧٠ ، ق ٧/٣٤٦

وَقَدْ زَعَمُوا مِصْرَ مُعَانًا مِنَ الْغِنَى      فَكَيْفَ أَسْقَتْ<sup>(٦)</sup> بِي إِلَى عَمِّ مِصْرٍ!<sup>(٧)</sup>  
يقول السمين الحلبي : "...و الزعم بفتح الزاي و ضمها و كسرهما \_ مصدر زعم. و هو قول يقترن به اعتقاد ظني"<sup>(٨)</sup>

و فتح الزاي في "الزعم" .. لغة الحجاز ، و هي الفصحى ، ...و الضم ، و هي لغة بني أسد، ... و فيه لغة ..لبعض قيس و بني تميم ، هي كسر الزاي عو لم يقرأ بهذه اللغة ..."<sup>(٩)</sup>  
ثم بدأ أبو العلاء المعري متحدثاً عن إعمال " زعم " في البيت كما يعمل النحاة " حَسِبْتُ وَ ظَنَنْتُ " قاتلاً : " الأجود نصب مصر و معان ؛ لأنهما مفعولان ، و كذلك يقولون : زعمتك طاعناً ، و المعنى زعمت أنك ، فلم حذف أن وصل الفعل فعمل<sup>(١٠)</sup> و على ذلك قول أبي ذؤيب :

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ      فَإِنِّي شَرِبْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ<sup>(١١)</sup>

يقول سيبويه في تعليقه على هذا البيت : " و مما جاء في الشعر معملاً في زعمت البيت<sup>(١٢)</sup> و الشاهد في إعمال " تَزْعُمِينِي " كما أعمل " حَسِبْتُ وَ ظَنَنْتُ " <sup>(١٣)</sup> حيث جاءت " الباء الآخرة " في " تزعمني " في موضع نصب المفعول الأول و قوله كنت أجهل فيكم فسي موضع مفعول ثان "<sup>(١٤)</sup> .

و عليه ما أنشد سيبويه للنابغة الجعدي :

عَدَدْتُ قَسِيرًا إِذْ فَخَرْتُ فَلَمْ أَسَأْ      بِذَلِكَ وَ لَمْ أَرْعَمَكَ عَنِ ذَلِكَ مَعْرِيًّا<sup>(١٥)</sup>

(٦) الاحتساء هو إذا ما خفت أن يلهتك من المسبة شيء ، أو من السلطان ، و احتسأ : أي انقمع و ذل ، و إذا تغر لون الرجل من عقاله شيء تغر السلطان و غيره فقد احتسأ ، و احتسأ من فلان : أي احتسأ من ، و استر خوفاً أو حياءً . انظر لسان العرب مادة ( ح س أ ) جـ ١ ص ٦٣  
(٧) يعني دنت بي ، و هو مأخوذ من أسف الطائر و السحابة و غيرها : أي دنا من الأرض . لسان العرب مادة ( سفن ) جـ ٩ ص ١٥٣  
قال عبيد ابن الأبرحل :      دَانَ مِصْرٌ فَوَتِيَ الْأَرْضَ حَيْدَهُ      يَكَادُ يَنْفَعُهُ مَنْ قَامَ بِالرَّاحِ      ديوان طرفه ص ٥٣

(٨) ديوان البحري جـ ٢ ص ٨٧٢ ، ق ١٧/٣٤٦

(٩) الدر المصون جـ ٢ ص ٣٨١

(١٠) المصدر السابق جـ ٣ ص ١٨٤ - ١٨٥

(١١) عبث الوليد ص ١١٤

(١٢) شرح ديوان المهذلين جـ ١ ص ٩٠ ، ق ٩/٦

(١٣) الكتاب جـ ١ ص ١٢١ ، و البيت من شواهد الكتاب جـ ١ ص ١٢١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٢٢ ، و تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب ص ١٢٠ ، شرح أبيات سيبويه للسرواني جـ ١ ص ٨٦ ، التبصرة و التذكرة جـ ١ ص ١١٤ ، البحر المحيط جـ ٣ ص ٢٨٨ ، الدر المصون جـ ١ ص ٢٠٧ ، جـ ٢ ص ٣٨١ ، شرح اللمع جـ ١ ابن برهان ص ١١٢ ، شع ألفية ابن مالك لابن الناطم ص ١٩٨ ، شرح ابن عقيل جـ ١ ص ٤٢٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد جـ ١ ص ٣٥٦ ، أوضح المسالك جـ ١ ص ٣٧ ، شذور الذهب ص

٣٦٠ ، مع الهوامع جـ ٢ ص ٢١١ ، الدر اللوامع جـ ٢ ص ٢٤٢

(١٤) شرح أبيات سيبويه السرواني جـ ١ ص ٨٦

(١٥) عبث الوليد ص ١١٤



و الشاهد على إعمال "أزعمك" في نصب الضمير "الكاف" و هو المفعول الأول، و"مغزلاً" المفعول الثاني<sup>(٦)</sup> و التقدير و لم أزعمك ذا مغزٍ عن ذلك<sup>(٧)</sup>.

و منه قول الشاعر :

زَعَمَنِي شَيْخًا وَ لَسْتُ بِشَيْخٍ      إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْبًا<sup>(٨)</sup>

حيث استعمل الفعل "زعم" بمعنى ظن ، فنصب به مفعولين ياء المتكلم مفعوله الأول ، و شيخاً مفعوله الثاني<sup>(٩)</sup> و هذا مستعمل شائع في لغة العرب<sup>(١٠)</sup> و الأكثر في هذا وقوعه على أن يتخفيف النون أو أن بتشديدها و صلتها<sup>(١١)</sup> و لم تقع في القرآن إلا كذلك<sup>(١٢)</sup> و نظير ذلك ما جاءت فيه النون المخففة في قوله تعالى : ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا ﴾<sup>(١٣)</sup> فدخل الفعل "زعم" القلبي على أن المخففة و ما بعدها تقوم مقام مفعولين<sup>(١٤)</sup> لما فيها من ذكر الحديث و المحدث عنه<sup>(١٥)</sup> و منه أيضاً قوله تعالى : ﴿ بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعدا ﴾<sup>(١٦)</sup> و مما جاءت فيه النون مشددة بعد زعم التي بمعنى الظن في قول عبيد الله بن عتبة بن مسعود :

فَذُقْ هَجْرَهَا ، قَدْ كُنْتُ تَزْعُمُ أَنَّهُ      رَشَادٌ ، أَلَا يَا رِيْمًا كَذَبَ الزَّعْمُ<sup>(١٧)</sup>

قال البغدادي معقباً على معنى زعم : " فهذا البيت لا يحتمل سوى الظن ... "<sup>(١٨)</sup>

و منه ما أنشد كثير عزة :

(١) ديوان النابغة الجعدي ص ١١٤ ، ق ٢/٧ و رواية الديوان " و لم أزعمك " بدلاً من " و لم أزعمك "

(٢) و البيت من شواهد الكتاب ج ١ ص ١٢١ ، شرح أبيات ميبويه للسويدي ج ١ ص ٨٧ ، شرح أبيات ميبويه للنحاس ص ١٢٢ ، تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب ص ١٢١

(٣) تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب ص ١٢١

(٤) البحر المحيط ج ٣ ص ٢٨٨ ، الدر المصون ج ٢ ص ٣٨١ ، شرح شذور الذهب ص ٣٥٨ ، مغني اللبيب ص ٧٧٥ ، أوضح المسالك ج ٢ ص ٣٦ ، قطر الندى ص ١٣٨ ، شرح الأشوب ج ١ ص ٢٧٥ ، شرح ابن عقيل ج ١ ص ٤٢٤ ، مع الموامع ج ٢ ص ٢١١ ، ضياء السالك ج ١ ص ٣٧٨ ، شرح التصريح على التوضيح ج ١ ص ٢٤٨

(٥) شرح التصريح على التوضيح ج ١ ص ٢٤٨

(٦) أوضح المسالك ج ٢ ص ٣٦

(٧) المصدر السابق ج ٢ ص ٣٧

(٨) مع الموامع ج ٢ ص ٢١٢

(٩) التباين آية ٧

(١٠) إعراب القرآن ج ٤ ص ٤٤٣

(١١) البيان ج ٢ ص ٤٤٢

(١٢) الكهف من آية ٤٨

(١٣) خزنة الأدب ج ٩ ص ١٣٣

(١٤) للمصدر السابق ج ٩ ص ١٣٣ و البيت من شواهد أوضح المسالك ج ٢ ص ٣٧

لَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَمَا  
وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ (١) و  
الشاهد في قوله : " زعمت أنني تغيَّرت " حيث استعمل فيه " زعم " بمعنى ظن ، و عداه إلى  
مفعوليه بواسطة " أن " المؤكدة ، و هذا عند الجمهور هو الكثير الغالب في تعديّة هذا الفعل (٢)  
و منه قول الشاعر :

زَعَمْتُ تَمَاضِيرُ أُنْبِي إِمَّا أُمْتُ  
و منه ما أنشد امرؤ القيس :

أَلَا زَعَمْتُ بِسِنْبَاسَةَ الْيَوْمِ أَنَّنِي  
كَبَّرْتُ ، وَ أَنْ لَا يُضِنُّ السَّرَّ أَمْثَالِي (٤)  
و قد علق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد على مجئ " زعم " بمعنى ظن و نصب  
مفعولين به ن قائلًا : " و هذا مستعمل في كلام العرب من غير شنوذ و لا اضطرار " (٥) راداً  
بذلك على الأزهري حيث قال في موضع آخر : " و زعم الأزهري أن " زعم " لا تتعدى إلى  
مفعولها بغير توسط " أن " . و عنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا  
يقاس عليها ، و هو محجوج بما روينا من الشواهد ، و بأن القول بالضرورة خلاف الأصل " (٦)  
و هذا الضرب من القياس لا ينكره أبو العلاء المعري جعله يقيس ذلك على قول البحري في  
قوله :

وَ قَدْ زَعَمُوا مِصْرَ مُعَاناً مِنَ الْغِنَى  
فَكَتِفَ أَسْفَتْ (٧) بِي إِلَى عَنَمٍ مِصْرٌ (٨)  
حيث أجاز أبو العلاء إجراء " زعم " مجرى الظن ، قياساً. يتضح هذا من قوله : " الأجود  
نصب مصر و معان لأنهما مفعولان ... و يتعذر رفع مصر في البيت، إلا أن يجعل زعموا في  
معنى قالوا، و ليس ذلك بمعروف ... إلا أن القياس يوجبه ... " (٩) .

(١) ديوان كئبر عزة ص ١٤٩

(٢) أوضح المسالك جـ ٢ ص ٣٧

(٣) خزنة الأدب جـ ٨ ص ٣٠ ، و البيت من شواهد الكتاب جـ ١ ص ١٢١ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٢٢

(٤) ديوان امرئ القيس ص ٥٨

(٥) أوضح المسالك جـ ٢ ص ٣٧

(٦) شرح ابن عقيل جـ ١ ص ٤٢٥

(٧) يعني دنت بي ، و هو مأخوذ من أسف الطائر و السحابة و غيرها : أي دنا من الأرض . لسان العرب مادة (سفف) جـ ٩ ص ١٥٣  
قال عبيد ابن الأبرحل :

دَانٍ مُسْبِفٍ فَوَيْقَى الْأَرْضِ هَيْدَتَهُ  
يَكَاذُ يَدْفَعُهُ مِنْ قَامٍ بِالرَّاحِ  
ديوان طرفة ص ٣٥

(٨) عث الوليد ص ١١٤

(٩) المصدر السابق ص ١١٤

و لعل توسع أبي العلاء المعري في القياس لم يكن جزافاً بل جاء بناء على ما أجازته علماء السنحوق فيها هو الصيمري و هو من نحاة القرن الرابع الهجري يقول معقبا على الأفعال المتعدية لمفعولين كـ " زعم " قائلاً : " و يجوز في جميع هذه الأفعال أن تقتصر على الفاعل ، و لا تذكر المفعولين كقولك : " ظننت " ، و تسكت<sup>(١)</sup> ، و ذلك قياساً على ما سمع في مثل من أمثال العرب " مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ " <sup>(٢)</sup> ففي " يَخْلُ " ضمير فاعل، و لم يذكر مفعوليه <sup>(٣)</sup> و قال الزمخشري معقباً على المثل أيضاً : " ... و مفعولا يخل محذوفان <sup>(٤)</sup> .

رفع "بين" ونصبها

قال البحرني:

إِذَا تَسَاكَلَتِ الْأَخْلَاقُ وَاقْتَرَبَتْ دَنَتْ مَسَافَةُ بَيْنِ الْعَجْمِ وَالْعَرَبِ<sup>(٥)</sup>

يجيز أبو العلاء المعري النصب في كلمة "بين" كما يجوز للرفع لوروده في السماع. يتضح هذا من تعليقه على "بين" الواردة في قول البحرني بقوله بجيز : "إذا وقعت "بين" في هذا الموقع وكذلك ترفع إذا وقعت في موقع رفع ... وأكثر القراء على الرفع ويجوز النصب ...<sup>(٦)</sup> ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى : (لقد تقطع بينكم وصل عنكم ما كنتم ترعون)<sup>(٧)</sup> حيث اختلف القراء في رفع النون ونصبها<sup>(٨)</sup> من قوله عز وجل (بينكم) في الآية السابقة .

قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وحزمة ، وأبو بكر عن عاصم <sup>(٩)</sup> "بينكم" بالرفع<sup>(١٠)</sup> على أن يكون فاعل "تقطع"<sup>(١١)</sup> ويكون معنى "بينكم" وصلكم فيكون معناه : لقد تقطع وصلكم<sup>(١٢)</sup> .

فمن قرأ بالرفع ففيه ثلاثة أوجه :

(١) التبصرة و التذكرة جـ ١ ص ١١٤

(٢) أمثال الأمثال جـ ٢ ص ٥٦٤ ، المستقصى في أمثال العرب جـ ٢ ص ٣٦٢ ، مجمع الأمثال جـ ٣ ص ٣١٠ ، و المعنى : من يسمع أخبار الناس و معايتهم يقع في نفس المكروه ، أي أن المجانية للناس أسلم

(٣) التبصرة و التذكرة جـ ١ ص ١١٤

(٤) المستقصى في أمثال العرب جـ ٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٣

(٥) ديوان البحرني ج ١ ص ٢٥٤ ق ٧/٨٤

(٦) عبث الوليد ص ٥٤

(٧) الأنعام آية ٩٤

(٨) الحجة للقراء السبعة ج ٢ ص ١٨٨

(٩) زاد المسير ج ٣ ص ٦٨-٦٩

(١٠) المصدر السابق ج ٣ ص ٦٨-٦٩ ، البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦

(١١) البيان ج ١ ص ٣٢٢

(١٢) مفتاح الأغاني في القراءات والمعاني ص ١٦٥

الأول لمن الظرف استعمل اسماً وأُسند إليه الفعل<sup>(١)</sup> فصار اسماً كسائر الأسماء المتصرف فيها<sup>(٢)</sup>. وذلك كما قالوا "أتاني دونك من الرجال" فترك نصباً وهو في موضع رفع ؛ لأنه صفة، وإذا قالوا: "هذا دون من الرجال" رفعوه في موضع الرفع<sup>(٣)</sup>. وقد جاء كذلك في النثر، ونظيره ما جاء في قوله تعالى: "ومن بيننا وبينك حجاب"<sup>(٤)</sup> فاستعمله مجروراً بـ"من"<sup>(٥)</sup>. ومنه ما أنشد عنتره:

وَكأَنَّمَا أَقِصُّ الْإِكَامَ عَشِيَّةً      بِقَرِيبٍ بَيْنَ الْمَنَسَمَيْنِ مُصَلِّمٌ<sup>(٦)</sup>  
كما أنشد مهلهل:

كَأَنَّ رِمَاحَنَا أَشْطَانَ بِنْرِ      بعيدِ بَيْنِ جَالِيهَا جَرُورٍ<sup>(٧)</sup>  
فقد استعمل الظرف "بين" في هذه المواضع كلها مضافاً إليه<sup>(٨)</sup> ونظائر ذلك كثير في الشعر، وفيه قول الشاعر:

يُدِيرُونَنِي عَن سَالِمٍ وَ أَدِيرُهُمْ      وَجِدَّةً بَيْنَ الْأَنْفِ وَالْعَيْنِ سَالِمٌ<sup>(٩)</sup>  
و أنشد جرير مثله:

ما بين تَمِّمٍ وَإِسْمَاعِيلَ مَنْ نَسَبِ      إِلَّا الْقَرَابَةَ بَيْنَ الزَّنَجِ وَالرُّومِ<sup>(١٠)</sup>  
ومنه ما أنشد الشاعر:

وَأَمَّ يَتَرَكَ النَّبِيلَ الْمُحَالِفِ بَيْنَهَا      أَخَا لِأَخٍ يُرْجَى وَمَاتُورَةَ الْهِنْدِ<sup>(١١)</sup>  
حيث يروى برفع "بينها" وفتحها، على أنه فاعل لـ"محالف"، وإنما بني لإضافته إلى مبني<sup>(١٢)</sup> ومثله في ذلك "أمام"، و"دون". ونظير الأول ما أنشد لبيد ابن ربيعة:

(١) المحرر الوجيز ج ٢ ص ٣٢٤

(٢) الدر المصون ج ٣ ص ١٢٩

(٣) معاني القرآن للقراء ج ١ ص ٣٤٥-٣٤٦

(٤) فصلت من آية ٥

(٥) الدر المصون ج ٣ ص ١٢٩

(٦) ديوان عنتره ص ٥٩

(٧) الكامل ج ١ ص ٣٧٦، مجاز القرآن ج ١ ص ٢٠١

(٨) الدر المصون ج ٣ ص ١٢٩

(٩) المصدر السابق ج ١ ص ١٢٨

(١٠) ديوان جرير ج ١ ص ٣٦٠ ق ٢٤/٥٨

(١١) الدر المصون ج ٣ ص ١٢٩

(١٢) المصدر السابق ج ٣ ص ١٢٩

فَعَدَّتْ كَلَّا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَ أَمَامَهَا (١)  
 برفع "خلفها" و"أمامها"؛ لأنه يدل من "مولى المخافة" (٢).

ومنه قول الشاعر :

أَلَمْ تَرَ أَنِّي قَدْ حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونَهَا (٣)

..برفع "دونها" (٤).

الوجه الثاني : أن "بين" جاءت اسماً غير ظرف (٥) فأسند إليه الفعل فرفع (٦) ، وإنما معناها "الوصل" أي : لقد تقطع وصلكم (٧) بويعزى هذا الوجه لأبي عمرو ، وابن جني ، والمهدوي ، والزهرراوي ، وقال أبو عبيد : وكان أبو عمرو يقول : معنى "تقطع بينكم" : تقطع وصلكم فصارت هنا اسماً .. فقد أطلق هؤلاء أن "بين" بمعنى الوصل ، والأصل في الإطلاق الحقيقة... (٨) فحينما اختار أبو عبيد ومن معه هذا الوجه بنوا ذلك على ما سمع من العرب. يتضح هذا من قول السمين الحلبي "...واختار أبو عبيد ، والزرجاج ، وجماعة ، قراءة الرفع، قال أبو عبيد : "وكذلك نقرأها بالرفع ، لأننا قد وجدنا العرب تجعل "بين" اسماً من غير "ما" (٩) ويصدق ذلك مما جاء في قوله تعالى : "بلغا مجمع بينهما" (١٠) فجعل "بين" اسماً من غير "ما" (١١) ومنه أيضاً ما جاء في قوله تعالى : "هذا فرار قبلي وبينك" (١٢) فالعامة على الإضافة ، لتساعاً في الظرف ، وقيل : هو بمعنى الوصل (١٣).

الوجه الثالث: أن هذا كلاً محمول على معناه (١٤) فأريد بالبين الافتراق ، وذلك مجاز عن

(١) ديوان لبيد بن ربيعة ص ١٧٣ ، والبيت من شواهد الكتاب ج ١ ص ٤٠٧

(٢) شرح المفصل ج ٢ ص ٤٤

(٣) شرح ديوان الحماسة ج ١ ص ٣٧١

(٤) الدر المنصور ج ٣ ص ١٢٩، شرح شذور النعب ص ٨٢

(٥) الدر المنصور ج ٣ ص ١٢٩ ، البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦ ، الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٤٥

(٦) المصدر السابق ج ٧ ص ٤٥

(٧) الدر المنصور ج ٣ ص ١٢٩ ، البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦

(٨) الدر المنصور ج ٣ ص ١٣٠

(٩) المصدر السابق ج ٣ ص ١٣٠

(١٠) الكهف من آية ٦١

(١١) الدر المنصور ج ٣ ص ١٣٠

(١٢) الكهف من آية ٦١

(١٣) الدر المنصور ج ٤ ص ٤٧٧

(١٤) المصدر السابق ج ٣ ص ١٣٠

الأمر البعيد، والمعنى: لقد تقطعت المسافة بينكم لطولها، فعبّر عن ذلك بالبين<sup>(١)</sup>.  
هذه ثلاثة أوجه للرفع، وقد استحسنتها الزجاج فقال: "الرفع أجود"<sup>(٢)</sup> حيث كانت عليها قراءة الجمهور<sup>(٣)</sup> وهذا ما نص عليه أبو العلاء المعري حينما قال: "...وكنك ترفع إذا وقعت في موقع رفع كما جاء في الكتاب العزيز: "لقد تقطع بينكم" أكثر القراء على الرفع..."<sup>(٤)</sup> إلا أننا أمام ثلاث من القراءات السبعة المتواترة حيث قرأ نافع والكسائي وعاصم في رواية حفص عنه "بَيْنَكُمْ" نصياً<sup>(٥)</sup>.

يقول أبو العلاء المعري معقّباً على الآية: "...أكثر القراء على الرفع ويجوز النصب. فقال قوم يكون الاسم مضمراً كأنه قال لقد تقطع الوصل بينكم، وقال قوم تضمّرها كأنه قال "لقد تقطع ما بينكم" وحسن حذف ما هاهنا كما حسن حذف لا إذا قيل "والله أفعل" أي "والله لا أفعل"..."<sup>(٦)</sup>

فالرفع لبينكم هي قراءة العامة والنصب قراءة نافع وحفص والكسائي، وثلاثتهم من السبعة، ومع ذلك فإن بعض النحويين أنكروا قراءة النصب، لأنها تخالف القواعد النحوية في نظره، جاء في اللسان: "...وروي عن ابن مسعود أنه قرأ: "لقد تقطع ما بينكم"، واعتمد الفراء وغيره من النحويين قراءة ابن مسعود لمن قرأ بينكم، وكان أبو حاتم ينكر هذه القراءة ويقول: من قرأ بينكم لم يجز إلا بموصول، كقولك ما بينكم، قال: ولا يجوز حذف الموصول وبقاء الصلة، لا تجيز العرب "إن قام زيد بمضي إن" الذي قام زيد فقال أبو منصور: وهذا الذي قاله أبو حاتم خطأ..."<sup>(٧)</sup> وللنحاة فيمن قرأ "بينكم" بالنصب سبعة أوجه:

الأول: أن الفاعل محذوف، و"بينكم" صفة له قامت مقامه، تقديره: لقد تقطع وصل بينكم، أو شيء، وهذا ما ذهب إليه أبو البقاء<sup>(٨)</sup> ورده أبو حيان قائلاً: "الفاعل لا يحذف"<sup>(٩)</sup>.

(١) البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٨، الدر المنصور ج ٣ ص ١٣٠

(٢) معاني القرآن وإعرابه ج ٢ ص ٢٧٣

(٣) البحر المحيط ج ٣ ص ١٨٦

(٤) عبث الوليد ص ٥٤

(٥) البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦، الدر المنصور ج ٣ ص ١٢٦، زاد المسير ج ٣ ص ٦٩، المحجة للقراء السبعة ج ٢ ص ١٨٨، إعراب القراءات السبع وعللها ج ١ ص ١٦٤، ففتح القدير ج ٢ ص ١٤٠، حجة القراءات ص ٢٦١، مجمع البيان ج ٤ ص ١٨٨، كتاب التذكرة في القراءات ج ٢ ص ٤٠٥

(٦) عبث الوليد ص ٥٤-٥٥

(٧) لسان العرب مادة (بون) ج ١٣ ص ٦٢-٦٣

(٨) البيان ج ١ ص ٥٢٢

(٩) البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦

وقد عقب السمين الحلبي على ذلك قائلاً " .. فإنه يعنى بالحذف عدم ذكره لفظاً مؤين شاء قام مقامه فكانه لم يُحذف " (١) ، وقال ابن عطية : " ويكون الفعل مسنداً إلى شيء محذوف ، وتقديره لقد تقطع الاتصال أو الارتباط بينكم أو نحو هذا " .  
قال القاضي أبو محمد - رضي الله عنه - وهذا وجه واضح ، وعليه فسره الناس : مجاهد والسدي وغيرهما ... " (٢) .

الثاني : أن الفاعل هو "بينكم" (٣) وهذا المنصوب في موضع رفع (٤) . وإنما بقي على حاله منصوباً حملاً له على أغلب أحواله وهو مذهب الأخفش (٥) . ولقد وجد نظائر لذلك فمثل ما جاء في قوله تعالى : "منا الصالحون ومنا دون ذلك" (٦) ، "منا جار ومجرور خبر متقدم ، و"دون" مبتدأ مؤخر مؤني على الفتح لإبهامه وإضافته إلى مبني ، وهو اسم الإشارة ، ولو جاءت القراءة برفع "دون" لكان ذلك جائزاً (٧) .

وكذلك في قوله تعالى : "يوم القيامة يفصل بينكم" (٨) وذلك في قراءة من ضم الياء وفتح الصاد يفصل "فدون وبين في الآيتين السابقتين استعملتا في هذه المواضع أسماء غير ظروف ، لكن تركتا على الفتح وموضعهما رفع (٩) ، وإنما نصبتا لكثرة استعمالهما ظرفين (١٠) .

الثالث : أن "بينكم" هو الفاعل وإنما بني لإضافته إلى غير متمكن (١١) ومثله ما جاء في قوله تعالى : "إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون" (١) ، حيث قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر والحسن وابن أبي إسحاق والأعمش بخلاف ؛ "مثل بالرفع صفة لقوله "لحق" وباقي السبعة والجمهور بالنصب (٢) وهو تابع لـ"لحق" المرفوع ، ولكنه بُني حينما أضيف إلى غير متمكن (٣) .

(١) الدر المنصون ج ٣ ص ١٢٧

(٢) المحرر الوجيز ج ٢ ص ٣٢٥

(٣) الدر المنصون ج ٣ ص ١٢٧

(٤) التبيان ج ١ ص ٥٢٢ ، الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٤٥

(٥) الدر المنصون ج ٣ ص ١٢٧ ، البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦ ، الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٤٥ ، المحرر الوجيز ج ٢ ص (٣٢٥)

(٦) الجن من آية ١١

(٧) شرح شذور الذهب ص ٨١

(٨) المتحنة من آية ٣

(٩) مشكل إعراب القرآن ج ١ ص ٢٦٢-٢٦٣

(١٠) فتح القدير ج ٢ ص ١٤٠

(١١) الدر المنصون ج ٣ ص ١٢٧

فللنحاة فيمن قرأ "مثل" خمسة أوجه

أ- بني لأنه رُكِبَ مع "ما" فصار شيئاً واحداً ، وهذا ما ذهب إليه المازني (٤) ، وعليه ما أنشد

الشاعر :

فَتَدَاعَى مَنخَرَاهُ بِبَدَمٍ      مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجِبَلِ (٥)

بفتح "مِثْلَ" مع أنها تابعة لـ "تَمَ" (٦) ، فبني "مِثْلَ" لَمَّا جعلها و"ما" اسماً واحداً (٧).

ب- منصوب على أنه نعت لمصدر محذوف، تقديره، إنه لحق حقاً مثل ما أنكم تنطقون؛ فحركته إعراب (٨).

ج- منصوب على أنه حال من الضمير المستكن في "لحق" (٩) ، وتكون على هذه "ما" زائدة ، و"مثل" مضافاً إلى "أنكم" (١٠) .

د- منصوب على أنه حال من "لحق" وإن كان نكرة، فقد أجاز ذلك الجرمي وسيبويه (١١).

هـ- منصوب على رأي الكوفيين ، قال أبو حيان "...والكوفيون... ينصبونه على الظرف ، ويجيزون: زيد مثلك بالنصب، فعلى مذهبهم يجوز أن تكون "مثل" فيها منصوباً على الظرف... (١٢).

الرابع : المسألة من باب الإعمال حيث تسلط على قوله تعالى: (ما كنتم ترعمون) في قوله تعالى: (لقد تقطع بينكم وضل ما كنتم ترعمون) الفعلان "تقطع" و"ضل" حيث إن كلا منهما يطلبه فاعلاً فيجوز أن تكون المسألة من باب إعمال الثاني، وأن تكون من باب إعمال الأول... فعلى اختيار البصريين يكون "ضل" هو الرفع لـ "ما كنتم ترعمون"، واحتاج الأول لفاعل، فأعطيناه

(٤) الفاريات من آية ٢٣

(٥) البحر المحيط ج ٨ ص ١٣٦

(٦) المصدر السابق ج ٨ ص ١٣٦، الكشف عن وجوه القراءات السبع ج ٢ ص ٢٨٧

(٧) البحر المحيط ج ٨ ص ١٣٦

(٨) الدر المنصون ج ٣ ص ١٢٧

(٩) الكشف عن وجوه القراءات السبع ج ٢ ص ٢٨٨

(١٠) المصدر السابق ج ٢ ص ٢٨٧

(١١) البحر المحيط ج ٨ ص ١٣٦، حجة القراءات ص ٦٧٩

(١٢) البحر المحيط ج ٨ ص ١٣٦

(١٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع ج ٢ ص ٢٨٨

(١٤) البحر المحيط ج ٨ ص ١٣٦، الكشف عن وجوه القراءات السبع ج ٢ ص ٢٨٨

(١٥) الدر المنصون ج ٣ ص ١٢٧، شرح المفصل ج ٨ ص ١٣٥



ضميره فاستقر فيه وعلى اختيار الكوفيين يكون "تقطع" هو الرفع لـ "كنتم تزعمون"، وفي "ضل" ضميره فاعلاً به وهو الأصنام وفي كلا القولين فـ "بينكم" منصوب على الظرف، وناصبه "تقطع" (١).

الخامس: "لقد تَطَّعَ بَيْنَكُمْ" أي لقد وقع التقطع بينكم، كما نقول: جمع بين الشينين، تريد أوقع الجمع بينهما على إسناد الفعل إلى مصدره بهذا التأويل وهذا ما ذهب إليه الزمخشري، وقد عقب السمين الحلبي على هذا الوجه قائلاً: "...وهو قول حسن، وذلك أنه لو أضمر في "تقطع" ضمير المصدر، والمفهوم منه لصار التقدير: تَطَّعَ التَطَّعُ بَيْنَكُمْ، وإذا تَطَّعَ التقطع بينهم حصل الوصل، وهذا ضد المقصود، فاحتاج أن قال: إن الفعل أسند إلى مصدره، بالتأويل المذكور..." (٢).

أما أبو حيان فقد عقب على هذا الوجه غير مستسغ له قائلاً: "...وظاهره، ليس بجيد، وتحريره: أنه أسند الفعل إلى ضمير مصدره فأضمره فيه؛ لأنه إن أسنده إلى صريح المصدر فهو محذوف، فلا يجوز حذف الفاعل، وهو مع هذا التقدير، فليس بصحيح، لأن شرط الإسناد مفقود فيه، وهو تغاير الحكم والمحكوم عليه..." (٣).

السادس: النصب على الظرفية (٤)، والفاعل مضمَر يعود على الاتصال الدال على قوله "شركاء" (٥) فالشركة تشعر بالاتصال، والمعنى: لقد تقطع الاتصال بينكم (٦)، ودل على حذف الوصل ما جاء في الآية من قبل في قوله تعالى: "وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء" (٧) فعدل هذا على التقاطع والتهاجر بينهم وبين شركائهم، إذ تبرعوا منهم، ولم يكونوا معهم، ومقاطعتهم لهم هو تركهم وصلهم لهم، فحَسَنَ إضمار الوصل بعد "تقطع" لدلالة الكلام عليه (٨)، وهذا ما ذهب إليه أبو العلاء المعري حينما قال: "...ويجوز النصب، فقال قوم يكون الاسم مضمراً، كأنه قال: لقد تَطَّعَ الوصلُ بَيْنَكُمْ" (٩)، وقد حكى سيبويه أنهم قالوا إذا كان غداً فأنتني،

(١) الدر المصون ج ٣ ص ١٢٨، البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦

(٢) الدر المصون ج ٣ ص ١٢٨

(٣) البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦

(٤) الدر المصون ج ٣ ص ١٢٦، التبيان ج ١ ص ٥٢٢

(٥) البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦، التبيان ج ١ ص ٥٢٢، الدر المصون ج ٣ ص ١٢٦

(٦) المصدر السابق ج ٣ ص ١٢٦

(٧) الأنعام من آية ٩٤

(٨) الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٤٥

(٩) عبث الوليد ص ٥٤-٥٥

وأضمر ما كانوا فيه من رخاء وبلاء، لدلالة الحال عليه<sup>(١)</sup> وقد عقب السمين الحلبي على هذا الوجه قائلاً: وهذا الوجه هو أحسنها<sup>(٢)</sup>.

السابع: أن الظرف صلة لموصول محذوف بتقديره: تقطع ما بينكم فحذف الموصول<sup>(٣)</sup>، وهذا الوجه مستند إلى قراءة ابن مسعود<sup>(٤)</sup> ومجاهد والأعمش<sup>(٥)</sup>، يقول القرطبي: "وفي حرف ابن مسعود ما يدل على النصب فيه" لقد تقطع ما بينكم<sup>(٦)</sup> على إسناد الفعل إلى "ما": أي الذي بينكم فـ"ما" عندهم موصولة و"بين" صلة وحذفوا للموصول وهو "ما"<sup>(٧)</sup>، لوضوح معناها<sup>(٨)</sup>، وبقيت الصلة وهي "بينكم"<sup>(٩)</sup>، وهذا لا يجوز فيه إلا النصب<sup>(١٠)</sup>.

عليه ما أنشد الشاعر بنصب "بين":

يُدِيرُونَنِي عَنْ سَالِمٍ وَأَدِيرُهُمْ      وَجِلْدَةٌ بَيْنَ الْأَنْفِ وَسَالِمٍ<sup>(١١)</sup>

وقد عقب أبو العلاء المعري على نصب "بين" في البيت السابق قائلاً: "... والنصب على تقدير ما"<sup>(١٢)</sup> أي وجلدة ما بين<sup>(١٣)</sup>. ومنه أيضاً ما أنشده جرير:

مَا بَيْنَ نَيْمٍ وَإِسْمَاعِيلَ مِنْ نَسَبٍ      إِلَّا لِلْقَرَابَةِ بَيْنَ الزَّنَجِ وَالرُّومِ<sup>(١٤)</sup>

وقد عقب السمين الحلبي على نصب "بين" في البيتين السابقين قائلاً: "وتقديره...: إلا قرابة ما بين عويدل على ذلك قراءة عبد الله ومجاهد والأعمش: لقد تقطع ما بينكم"<sup>(١٥)</sup> وهذا على قراءة أهل المدينة، وهو ما صرح به ابن جرير الطبري حينما قال معقبا على القراءتين السابقتين

(١) مجمع البيان ج ٤ ص ٨٩

(٢) الدر المصون ج ٣ ص ١٢٦

(٣) المصدر السابق ج ٣ ص ١٢٨

(٤) الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٤٥، البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦

(٥) المحرر الوجيز ج ٢ ص ٣٢٤

(٦) الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٤٥، البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦

(٧) حجة القراءات ص ٢٦١

(٨) زاد المسير ج ٣ ص ٦٩

(٩) حجة القراءات ص ٢٦١

(١٠) الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٤٥، الكشف عن وجوه القراءات السبع ج ١ ص ٤٤١

(١١) الدر المصون ج ٣ ص ١٢٨، لسان العرب مادة (دور) ج ٤ ص ٢٩٩

(١٢) عبث الوليد ص ٥٥

(١٣) الدر المصون ج ٣ ص ١٢٨

(١٤) ديوان جرير ج ١ ص ٣٦٠ ق ٥٨ بيت ٢٤

(١٥) الدر المصون ج ٣ ص ١٢٨

الرفع والنصب:..فقراته عامة قراء أهل المدينة نصباً بمعنى: لقد تقطع ما بينكم ،وقرأ ذلك عامة قراء أهل مكة والعراقيين : "لقد تقطع بينكم " رفعا ، بمعنى :لقد تقطع وصلكم .  
والصواب عندي في ذلك أن يقال :إنهما قراءتان مشهورتان باتفاق المعنى، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب الصواب ، وذلك أن العرب قد تنصب "بين" في موضع الاسم ،و نُكِرَ سماعاً منها : ليأبي نحوك ووثوك وسواك نصباً في موضع الرفع، و قد نُكِرَ فيها سماعاً الرفع في "بين" ... غير أن الأغلب في كلامهم النصب ... (١)

### المستثنى بين النصب والرفع

يقول البحرني:

شَقَى اللهُ عَهْدًا مِنْ أَنَاسٍ تَصَرَّمَتْ مَوْتُئُهُمْ إِلَّا التَّوَهُمُ وَالذُّكْرُ (٢)

اختلف النحاة في نصب المستثنى و رفعه في أسلوب الاستثناء التام الموجب ؛ فالخليل يذهب إلى وجوب نصب المستثنى حينئذ ، و قد وجدنا سيبويه يخصص باباً في كتابه لذلك، يقول فيه : " هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً " (٣) ثم تابع بعد ذلك قائلاً : " لأنه مُخْرَجٌ مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهماً . و هذا قول الخليل رحمه الله ، و ذلك قولك : أتاني القومُ إلا أباك ، و مررت بالقوم إلا أباك ، و القوم فيها إلا أباك ، و انتصب الأب إذ لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله، و لم يكن صفةً ، و كان العاملُ فيه ما قبله من الكلام ، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين و لا محمولٌ على ما حُمِلت عليه و عمل فيها .

و إنما مَنَعَ الأب أن يكون بدلاً من القوم أنك لو قلت: أتاني إلا أبوك كان محالاً ، و إنما جاز ما أتاني القومُ إلا أبوك لأنه يحسن لك أن تقول : ما أتاني إلا أبوك ... " (٤)  
و قريب من ذلك ما جاء عن الخليل : "...و المستثنى إذا لم يكن له شِركَةٌ في فِعْلِ القومِ فهو نصبٌ . ألا ترى أنك تقولُ : خَرَجَ القومُ إلا زيدا ، و قَدِمَ القومُ إلا محمداً ، حين أخرجنا من عددِ القوم على معنى الاستثناء ، ألا ترى أن زيدا لم يَخْرُجْ ، و محمداً لم يَقْمِ . فلذلك انتصبا " (١).

(١) جامع البيان مجلده ٧ - ص ٣٢٦ - ٣٢٧

(١) ديوان البحرني - ج ٢ - ص ٨٤٤ ق ٣٣٩ / ٤

(٢) الكتاب - ج ٢ - ص ٣٣٠ ، و انظر للفتصب - ج ٤ - ص ٤٠١

(٣) الكتاب - ج ٢ - ص ٣٣٠ - ٣٣١

و إمعاناً في توثيق هذه المسألة رأيت أن أتبعها في مظانها من أمهات الكتب التي جاءت بعد كتاب سيويوه ، لكي نرى مدى ثبوت الفكرة أو تحويرها على مر السنين ، ولنذهب إلى القراء حيث وجدناه يقول في ذلك : " ..و الوجه في " إلا " أن يُنصب ما بعدها إذا كان ما قبلها لا جحد فيه ، ... " (٢) إلا أننا وجدناه في موضع آخر يجيز رفع المستثنى أيضاً في مثل هذه الحالة حيث عقب على قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ (٣) بقوله : ﴿ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ ﴾ في موضع نصب بالاستثناء ، و يجوز الرفع كما يجوز : قام القوم إلا زيدا إلا زيدا (٤) . و يقول المبرد : " هذا باب ما لا يكون المستثنى فيه إلا نصباً ، و ذلك قولك : جاءني إخوانك إلا زيدا ، و مررت بإخوانك إلا زيدا ، و لا يكون البديل ها هنا ... ألا ترى أنك لو طرحت الإخوة من الكلام لتبدل زيدا منهم لفسد لو قلت : جاءني إلا زيدا كان محالاً ، و كذلك مررت إلا بزيدا محال (٥) .

أما أبو علي الفارسي فقال : " هذا باب ما يكون استثناءً بإلاً ... لم تشغل الفعل في قولك : ما أتاني إلا زيداً باسم قبل أن تلحق "إلاً" فيه كما شغلته في قولك : جاء القوم إلا زيدا بالقوم ، فانصب زيداً ، لشغلك الفعل بالقوم ، و لم تشغل الفعل في قولك : ما أتاني إلا زيداً باسم غير زيد فينصب زيد (٦) .

و قال ابن جني : " فإذا استثنيت بـ"إلا" من موجب كان ما بعدها منصوباً على كل حال ، تقول : قام القوم إلا زيداً أو رأيتهم إلا زيدا ، و مررت بهم إلا زيدا... " (٧) نصبت المستثنى (٨) وكذلك وجدنا ابن مالك يجيز نصب المستثنى في أسلوب الاستثناء التام و رفعه حيث قال : " و لا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع ، إلا النصب ، و قد أغفلوا وروده بالابتداء ، ثابت الخبر و محذوفه " (٩) .

(١) الجمل في النحو ص ٢٩٧

(٢) معاني القرآن للقراء ج١ ص ١٦٦

(٣) المائدة من آية ١

(٤) معاني القرآن للقراء ج١ ص ٢٩٨

(٥) المقنض ج٤ ص ٤٠١ ، و الكامل ج٢ ص ٨٩ ، و البصرة و الذكرة ج١ ص ٣٧٥

(٦) التعليق ج٢ ص ٤٤

(٧) كتاب البيان في شرح اللمع ص ٢٣٤ - ٢٣٥

(٨) كتاب اللمع في العربية ص ٣٨

(٩) شواهد التوضيح و التصحيح ص ٤٢

وقد جاء الاستعمال في قراءات القرآن ، و أحاديث الرسول \_ صلى الله عليه و سلم \_ و أشعار العرب عند القدلى يناقض قول من ذهبوا بوجود النصب للمستثنى ، و قد دعا ذلك بعض النحاة و أهل اللغة إلى القول بجواز رفع المستثنى في الاستثناء التام الموجب. و هذا هو مذهب أبي العلاء المعري الذي يظهر من خلال تعليقه على بيت البحرى الذي يقول فيه :

سَقَى اللهُ عَهْدًا مِنْ أَنْسٍ تَصَرَّمَتْ مَوْتَتُهُمْ إِلَّا التَّوَهُّمُ وَ الذُّكْرُ<sup>(١)</sup>

يقول يقول أبو العلاء : " الحد في هذا أن ينصب التوهم و الذكر لأنه استثناء من موجب و يجوز الرفع ما هنا ..."<sup>(٢)</sup> علماً بأن هذا الجواز الإعرابي في الرفع الذي أجازه أبو العلاء المعري في مذهبه و هو ما أغفله غالب النحاة قد توافرت له الشواهد الموثقة و الاستعمالات الصحيحة التي تعزز ما ذهب إليه أبو العلاء المعري وذلك كقوله تعالى : ( فَاسْرِبْ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَ لَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ )<sup>(٣)</sup> حيث قرأ ابن كثير و أبو عمرو ( إِلَّا امْرَأَتُكَ ) بالرفع<sup>(٤)</sup> على أنه بدل من أحد هو استثناء متصل<sup>(٥)</sup> و قرأ الباقون ( امْرَأَتُكَ ) بالنصب<sup>(٦)</sup> على الاستثناء من أهلك في قراءة عبد الله<sup>(٧)</sup> و المعنى في هذه القراءة أنه لم يخرج امرأته مع أهله ، و في القراءة الأخرى أنه خرج بها فالتفتت فأصابها الحجارة .<sup>(٨)</sup>

فقراءة النصب لا إشكال فيها عند النحاة ؛ لجريانها على القياس النحوي المطرد ، و هو نصب الاسم المستثنى في أسلوب الاستثناء التام الموجب ، و أما قراءة الرفع فهي مشكلة و مناقضة للقياس المعيارى ؛ لذا لجأ النحاة إلى تأويلها بقولهم : إن لفظة " امرأتك " مستثناة من لفظة " أحد " <sup>(٩)</sup> في قوله تعالى ( و لا يلتفت منكم أحد ) و الاستثناء بناء على هذا التأويل تام ، و لكنه غير موجب لتقدم " لا " الناهية عليه " <sup>(١٠)</sup> .

(١) ديوان البحرى جـ ٢ ص ٨٤٤ قطعة ٣٣٩ البيت الرابع (٢)

(٢) عبث الوليد ص ١٠٩

(٣) هود من آية ٨١

(٤) حجة القراءات ص ٣٤٧ ، و البحر المحيط جـ ٥ ص ٢٤٨

(٥) المصدر السابق جـ ٥ ص ٢٤٨

(٦) حجة القراءات ص ٣٤٧ ، و البحر المحيط جـ ٥ ص ٢٤٨

(٧) حجة القراءات ص ٣٤٧

(٨) المصدر السابق ص ٣٤٧

(٩) البحر المحيط جـ ٥ ص ٢٤٨ ، و انظر الدر المصون جـ ٤ ص ١١٩

(١٠) المصدر السابق جـ ٤ ص ١١٩

و قد عقب ابن جرير الطبري على قراءة النصب قائلاً : "... أما قوله : (إلا امرأتك) فإن عامة القرّاء من الحجاز والكوفة ، و بعض أهل البصرة قرعوا بالنصب (إلا امرأتك) <sup>(١)</sup>.  
و لقد و جدنا ما يعزز ما ذهب إليه أبو العلاء المعري من جواز الرفع في قراءة أخرى في قوله تعالى: ( فشرّبوا منه إلا قليلاً منهم ) <sup>(٢)</sup> حيث إن قراءة من قرأ بالنصب ( إلا قليلاً ) هي القراءة المشهورة <sup>(٣)</sup> .

و قرأ عبد الله و أبي و الأعمش ( إلا قليل ) بالرفع <sup>(٤)</sup> و هذا من ميلهم مع المعنى ، و الإعراض عن اللفظ جانباً ، و هو بابٌ جليل في علم اللغة العربية ، فلما كان معنى فشرّبوا منه في معنى : فلم يطيعوه حمل عليه كأنه قيل : فلم يطيعوه إلا قليلٌ منهم <sup>(٥)</sup> و على هذا المعنى أجاز أبو العلاء المعري نصب الاسم المستثنى و رفعه في الاستثناء الموجب <sup>(٦)</sup> . و هنا نجد السمين الحلبي يقف إلى جوار من قرأ بالرفع في الآيتين السابقتين فقال : "... و الراجح في هذه الحالة عند النحاة هو الرفع ... و هو أحسن من النصب ... " <sup>(٧)</sup> كما أفادنا السمين الحلبي بجديد حينما قال معقّباً على القراءتين " ... أن القراءتين وردتا على ما تقتضيه العربية ... و فيه النصب و الرفع ، فالنصب لغة أهل الحجاز ، و عليه الأكثر ، و الرفع لغة تميم ... " <sup>(٨)</sup> . و لذلك ارتأى أبو العلاء المعري جواز الوجهين في أسلوب الاستثناء التام الموجب ، و كما جاء في رفع المستثنى في أسلوب الاستثناء التام الموجب في قراءات القرآن الكريم الموثقة المعززة لما ذهب إليه أبو العلاء المعري فيما سبق ، فقد و جدنا أيضاً نظائر لذلك في أحاديث شريفة رويت عن رسول الله - صلى الله عليه و سلم - تعزز ما ذهب إلى جوازه أبو العلاء المعري منها ما جاء في قوله صلى الله عليه و سلم " فلما أنصرفوا و أحرّموا كلّهم إلا أبو قتادة لم يحرم " <sup>(٩)</sup> ، و في قوله صلى

(١) جامع البيان مجلد ٧ جـ ١٢ ص ١٠٤

(٢) البقرة من آية ٢٤٩

(٣) الدر المنصون جـ ١ ص ٦٠٥

(٤) البحر المحيط جـ ٢ ص ٢٧٥

(٥) الكشف جـ ١ ص ٢٦٦

(٦) عتب الوليد ص ١٠٩

(٧) الدر المنصون جـ ٤ ص ١١٩

(٨) المصدر السابق جـ ٤ ص ١٢٠

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الحج ، باب لا يشر المحرم إلى الصيد لكي بصطاده الحلال ، و انظر فتح الباري بشرح صحيح

البخاري كتاب الحج باب لا يشر المحرم إلى الصيد لكي بصطاده الحلال جـ ٤ ، ص ٣٥ رقم الحديث ١٨٢٤

الله عليه وسلم : " من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة إلا مريضاً أو مسافراً أو امرأة أو صبياً " (١) .

و في قوله صلى الله عليه وسلم مما روي عن أبي هريرة: " كل أمتي معافى إلا المجاهرون " (٢) و لعل أبا العلاء المعري لم يُجزّ النصب و الرفع في الاستثناء التام الموجب جزافاً فقد كان حافظاً للغة فقد حفظ كثيراً من أشعار العرب ، و لقد وجدنا ما يعزز جوازه لتلك المسألة في أشعار العرب القديمة و منها قول الأخطل التغلبي الأموي :

و بالصرِيمة مِنْهَا مَنزِلٌ خَلَقَ  
عافٍ تَغْيِرُ ، إِلَّا النَّوِيُّ وِ الْوَتْدُ (٣)

و أنشد أبو نواس :

يَا خَيْرَ مَنْ كَانَ وَ يَكُونُ  
إِلَّا النَّبِيُّ الطَّاهِرُ الْمَيْمُونُ (٤)

و قد عقب ضياء الدين بن الأثير على البيت قائلاً : " فرغ في الاستثناء من الموجب ، و هذا من ظواهر النحو ، و ليس من خافيه في شيء " (٥)

جواز دخول الألف و اللام على كل و بعض

يقول الباحثري :

وَ كُنَّا نَرَى بَعْضَ النَّدَى بَعْدَ بَعْضِهِ  
فَلَمَّا أَنْتَجَعْنَا دَفَعْنَا إِلَى الْكُلِّ (٦)

لم ترد كلمة " بعض و كل " في التراث العربي معرفة بأل ، و لذلك قال أكثر اللغويين و النحويين القدماء بعدم جواز تحليلتها بأل . يتضح هذا من قول أبي العلاء المعري : " كان المتقدمون من أهل العلم ينكرون إدخال الألف و اللام على كل و بعض ... " (٧) و قد وردت " بعض و كل " في القرآن في كثير من المواطن دون تعريفها بأل ، و لكنهما و ردتا في كتابات الكتاب العرب القدامى .

(١) سنن الدار قطني ، ج ٢ ، ص ٣ ، حديث رقم ١

(٢) التمهيد ج ٥ ، ص ٣٣٩ ، و في رواية أخرى إلا المجاهرين ، أما رواية الرفع ، المجاهرون ، فعلى معنى النفي ، أي كل أمتي معافى لا ذنب لهم إلا المجاهرون . انظر التمهيد ج ٥ ، ص ٣٣٩

(٣) ديوان الأخطل ص ٨٦ ، و البيت من شواهد ضياء السالك ج ٢ ص ١٨٤ ، أوضح المسالك ج ٢ ص ٢٤٤ شرح الأشموني ج ١ ص ٣٩٢ ، معنى اللبيب ص ٣٦٣

(٤) و البيت لأبي نولس و لم أعتد عليه في الديوان و قد جاء منسوباً إليه في المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر ج ١ ، ص ٤٩

(٥) المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر ج ١ ، ص ٤٩

(٦) ديوان الباحثري ج ٣ ص ١٨٠٣ ق ١٧/٦٩١

(٧) عيب الوليد ص ١٩٦

جاء في لسان العرب : " قال أبو حاتم : قلت للأصمعي رأيت في كتاب ابن المقفع : العلم كثيرٌ ولكن أخذ البعض خيراً من ترك الكَل ، فأنكره أشد الإنكار وقال : الألف واللام لا يدخلان في بعض و كل ؛ لأنهما معرفة بغير ألف و لام ... " (١) .

و قريب من ذلك ما جاء في عيب الوليد حيث قال المعري : " و يروى عن الأصمعي أنه قال كلاماً معناه : قرأت أداب ابن المقفع ، فلم أر فيه لحناً إلا في موضع واحد و هو قوله : العلم أكثر من أن يحاط بكله فحنوا البعض ... " (٢)

و قال أبوحاتم : " و لا تقول العرب الكل و لا البعض ، و قد استعمله الناس ، حتى سيبويه و الأخفش في كتبهما لقلّة علمهما بهذا النحو ، فاجتنب ذلك ، فإنه ليس من كلام العرب " (٣) .

و قال الأزهرى : " النحويون أجازوا الألف و اللام في بعض و كل ، و إن أباه الأصمعي ... " (٤) .

و الحقيقة أن أباه العلاء المعري ألمح بأن إجازة سيبويه و أبي علي الفارسي لإدخال الألف و اللام على " كل و بعض " على النظر و القياس ، دونما شاهد من كلام العرب وقع إليه . يتضح ذلك من قوله : " ... و كان أبو علي الفارسي يزعم أن سيبويه يجيز إدخال الألف و اللام على كل ، لا أنه لفظ بذلك ؛ و لكنه يُستدل عليه بغيره " (٥) .

و ها هو ابن الشجري يؤكد ما أسلفنا به فلنستمع إليه حيث يقول معقّباً على إدخال الألف و اللام على بعض و كل : " ... امتنع بعضُ النحويين من إدخال الألف و اللام عليهما ، و يجوز في قياس قول سيبويه ، و في رأي أبي علي ، لحاقُ الألف و اللام لهما ... " (٦)

و من تأمل أعمال أبي علي الفارسي يتضح لنا أنه كان صاحب باع طويل في القياس . يظهر هذا في قوله : " أخطئ في خمسين مسألة في اللغة و لا أخطئ في واحدة من القياس " (٧) . فالمتأمل حينئذ يجد أن جانباً كبيراً من أقيسة أبي علي ، و من قبله شيخ النحاة سيبويه ، يأتي على

(١) لسان العرب مادة (بعض) جـ ٧ ص ١١٩ ، انظر تاج العروس مادة (بعض) جـ ٥ ص ٨

(٢) عيب الوليد ص ١٩٦ - ١٩٧

(٣) لسان العرب مادة (بعض) جـ ٧ ص ١١٩

(٤) تمذيب اللغة ، مادة (بعض) جـ ١ ص ٤٩١

(٥) عيب الوليد ص ١٩٧

(٦) أمالي ابن الشجري جـ ١ ص ٢٣٣

(٧) الخصائص جـ ٢ ص ٨٨



هذا الوجه ، و أن كثيراً منها أيضاً إنما هو استنباط من إيماءات سيبويه. و هذا واضح في كلام ابن الشجري عن إجازة سيبويه نصب "نصفاً" في قول الشاعر :

تَرَى خَلْقَهَا نِصْفًا قَنَاءَ قَوِيمَةً      وَ نِصْفًا نَفَا يَرْتَجُّ أَوْ يَتَمَرَّمَرٌ<sup>(١)</sup>

يقول ابن الشجري "... و لما أجاز انتصاب " نصف " على الحال دل ذلك على أنه عنده نكرة ، و إذا كان نكرةً جاز دخول الألف و اللام عليه ، لأنه إنما يكون في قطعه عن الإضافة معرفة ، إذا ما قَدَّرتَ إضافته إلى معرفة ، و إذا لم تُقَدِّرْ إضافته إلى معرفة كان نكرة ، و إذا كان نكرةً جاز دخول الألف و اللام عليه <sup>(٢)</sup> .

و نظير ذلك ما جاء في قوله تعالى : ( و إن كانت واحدة فلها النصف ) <sup>(٣)</sup> و كلٌّ و بعضٌ مجراهما مجرى نصف ؛ لأنه يقتضي الإضافة إلى ما هو نصفٌ له ، كما أن كلاً يقتضي الإضافة إلى ما هو كلٌّ له ، و بعضاً يقتضي الإضافة إلى ما هو بعضٌ له ، فإذا قَدَّرتَ إضافة كلٍّ و بعضٍ إلى المعارف كانا معرفتين ، و إذا قَدَّرتَ إضافتهما إلى النكرات كانا نكرتين ، فهما في هذا بمنزلة نصف ، ... قال أبو علي : و مما يدل على صحة جواز دخول الألف و اللام عليهما أن لبا الحسن الأخفش حكى أنهم يقولون : مررت بهم كلاً ، فينصبونه على الحال ، و يُجرونه مجرى : مررتُ بهم جميعاً ، و إذا جاز انتصابه على الحال ، فيما حكاه عن العرب ، فلا إشكال في جواز دخول الألف و اللام ... " <sup>(٤)</sup> على كل و بعض .

و قد علل ابن الشجري لذلك و خطأ من منع دخول الألف و اللام على بعض و كل قائلًا : " فقد ثبت ... أن دخول الألف و اللام على " كلٌّ و بعضٌ " جائز من جهتين : إحداهما أنك لا تُقَدِّرهما مضافين إلى معرفة ، و إذا لم تُقَدِّرْ إضافتهما إلى معرفة جزيًا مجرى "نصف" و غيره من النكرات المتصرفة .

و الجهة الأخرى : أن يكون " كلٌّ " على ما ذكره أبو الحسن من استعمالهم إياه حالاً بمعنى جميعاً ، فيجوز دخول الألف و اللام عليه ، كما دخلا في الجميع ، فقد ثبت بهذا أن من لمتنع من دخول الألف و اللام عليهما مخطئٌ " <sup>(٥)</sup> .

كما وجدنا ابن الشجري بعد ذلك يبين الفرق ما بين قبل و بعد و عدم جواز دخول أل عليهما و ما بين " كل و بعض " قائلًا : " فإن قيل : فقد علمت أن " كلاً و بعضاً " مما لا ينفك

(١) ديوان ذي الرمة جـ ٢ ص ٦٢٣

(٢) أمالي ابن الشجري ج ١ ص ٢٣٣

(٣) النساء من آية ١١

(٤) أمالي ابن الشجري جـ ١ ص ٢٣٤ - ٢٣٥

(٥) المصدر السابق جـ ١ ص ٢٣٧

من الإضافة لفظاً ومعنى أو معنى لا لفظاً ، فهما في ذلك بمنزلة " قبلُ و بعدُ " ... حتى أجزتم دخول الألف و اللام عليهما ، و لم يأت ذلك في " قبلُ و بعدُ " حتى جاء بناء " قبلُ و بعدُ " على الضم في حالة إفرادهما ، إذا قُدِّرَا مضافين إلى معرفة ، و لم يأت ذلك في " كلُّ و بعض " ؟

فالجواب : أن امتناع الألف و اللام من الدخول على " قبلُ و بعدُ " من حيث لم يستعملا إلا طرفين ناقصي التمكن ، فجزياً في ذلك مجرى الظروف التي لم تتمكن كإذ ، و لذن ، و عند و لآدى ... و ليس بعد نقصان التمكن مع حذف المضاف إليه ، و هو جار مجرى بعض أجزاء المضاف إلا البناء ، و ليس كذلك " كل و بعض " ؛ لأنهما اسمان متمكان كل التمكن...<sup>(١)</sup>.

و طبقاً لهذا المبدأ الذي قرر جواز دخول الألف و اللام على بعض و كل و جدنا أيا العلاء المعري يقرر وجوب ذلك قائلاً معقّباً على ذلك : " و القياس يوجب دخول الألف و اللام على كل و بعض ؛ و قد أنشد بعض الناس قول سحيم عبد بني الحسحاس :

رَأَيْتُ الْغَنِيَّ وَالْفَقِيرَ كِلَيْهِمَا      إِلَى الْمَوْتِ يَأْتِي الْمَوْتُ لِلْكَلِّ مَعْمَدًا <sup>(٢)</sup>

و منه مما دخلت فيه الألف و اللام على كل قول البحري :

وَ كُنَّا نَرَى بَعْضَ النَّدَى بَعْدَ بَعْضِهِ      فَلَمَّا انْتَجَعْنَا دُفَعْنَا إِلَى الْكُلِّ <sup>(٣)</sup>

### حذف نون الوقاية

يقول النحاة : " متى اجتمعت نون الرفع مع نون الوقاية جاز فيها ثلاثة أوجه <sup>(٤)</sup> : الفك و تركهما على حالهما ، و الإدغام ، و الحذف <sup>(٥)</sup> .

الوجه الأول : الإدغام و نظير ذلك ما قرأ الجمهور في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَغْفِرُ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَنْ عِبُدُوا أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> بإدغام نون الرفع في نون الوقاية و سكون الياء ، و فتحها ابن كثير <sup>(٧)</sup>

<sup>(١)</sup> أمالي ابن الشجري جـ ١ ص ٢٣٧

<sup>(٢)</sup> عبث الوليد ص ١٩٧ ، رسالة الغفران ص ٢٨٤

<sup>(٣)</sup> عبث الوليد ص ١٩٦

<sup>(٤)</sup> الدر المصون جـ ٦ ص ٢٣

<sup>(٥)</sup> الدر المصون جـ ٣ ص ١٠٨

<sup>(٦)</sup> الزمر آية ٦٤

<sup>(٧)</sup> حجة القراءات ص ٦٢٥ ، الدر المصون جـ ٦ ص ٢٣ ، بحر المحيط جـ ٧ ص ٤٣٠

قال أبو زرعة : " ..بالتشديد الأصل : " تأمروني " النون الأولى علامة للرفع و الثانية مع الياء في موضع النصب ، ثم أدمغوا الأولى في الثانية فيصير : " تأمروني " (١).  
الوجه الثاني : للفك و تركهما على حالهما : يقول المعري معلقاً على حذف النون من تعذلاني : في قول البحري :

تَعْذِلَانِي وَ قَدْ تَعَرَّضَ مِنْهَا طَائِفٌ طَافَ بِي عَلَى الرَّكْبِ وَهَذَا (٢)

" إن كانت الرواية تعذلاني من العذل فقد حذف نوناً في غير موضع للحذف... " (٣) مما يعني أن أبا العلاء المعري يرى أن الفك و تركهما على حالهما للنون في هذا للموطن هو الأصل ، يقول السمين الحلبي معقياً على ذلك : " .. و التثقيب هو الأصل لأن النون الأولى نون الرفع ... و الثانية نون الوقاية ، فاستقل اجتماعهما .. و اختلف النحاة في أيتهما المحذوفة ، فمذهب سيبويه و من تبعه أن المحذوفة هي الأولى ، و مذهب الأخفش و من تبعه أن المحذوفة هي الثانية " (٤) .  
فأبو العلاء المعري يرى أن الكثير المطرد في " تعذلاني " و أمثالها الفك و ترك النونين على حالهما، و ما جاء مخففاً فهو قليل ، و ذلك استناداً إلى قراءة سبعية . و مما وجد لها من نظائر كما في قوله تعالى : ( قل أغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون ) (٥) .

فقد قرأ ابن عامر " تأمروني " بنونين على الأصل (٦) و ذلك بالفك و سكون الياء (٧) و الفك هو لغة الحجاز ، و الإدغام و هو لغة تميم (٨) و حجته إجماع الجميع على إظهار النون (٩) في قوله تعالى : ( و كادوا يقتلونني فلا تسميت بي الأعداء ) (١٠) بنونين لأنه فعل مستقبل (١١) فردّ ما اختلف فيه إلى ما أجمع عليه (١٢) ، و هذا هو مذهب أبي العلاء المعري . يتضح هذا من قوله على قول الشاعر بتخفيف النون :

(١) حجة القراءات ص ٦٢٥

(٢) ديوان البحري جـ ٤ ص ٢١٤٣ ق ٣/ ٨١١ . و رواية الديوان بَعْدَ لَأَيِّ وَ قَدْ تَعَرَّضَ مِنْهَا

(٣) عبث الوليد ص ٢٢٣

(٤) الدر المصون جـ ٣ ص ١٠٨

(٥) الزمر آية ٦٤

(٦) البحر المحيط جـ ٧ ص ٤٢١

(٧) الدر المصون جـ ٦ ص ٢٣

(٨) المصدر السابق جـ ٢ ص ٥٤٧ ، إتحاف فضلاء البشر جـ ١ ص ٥٣٨ ، البحر المحيط جـ ٢ ص ٣٧٠

(٩) حجة القراءات ص ٦٢٥

(١٠) الأعراف آية ١٥٠

(١١) إعراب القرآن للنحاس جـ ٢ ص ١٥٢

(١٢) حجة القراءات ص ٦٢٥

و حَتَّتْ نَاقَتِي طَرِباً وَ شَوْقاً  
إِلَى مَنْ بِالْحَنِينِ تُشَوِّقِينِي ... (١)

وقد علق ابن يعيش فقال: "فالمحذوف هنا نون الوقاية غير ذي شك... وقد اختلفوا في علة حذف هذه النون فقال سيبويه: إنما حذف لكثرة الاستعمال واجتماع النونات وهم يستقلون التضعيف... (٢). أما سيبويه فيرى أن المحذوفة هي الأولى واستدل على حذف النون الأولى حيث إن نون الرفع قد عهد حذفها دون ملاقاة... (٣).

و نظير ذلك ما أنشده أبو الطيب:

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ مَرُّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ  
سَيَحْتَلِبُونَهَا لَاقِحاً غَيْرَ بَاهِلٍ (٤) أَرَادَ  
: فَسَيَحْتَلِبُونَهَا... ثبت أن نون الرفع كان من حقها الثبوت، إلا أنها حذف ضرورة (٥)  
ومثله ما أنشدوا أيضاً قول الشاعر:

أَبَيْتُ أَسْرِي وَ تَبَيْتِي تَكَلِّي  
وَ جَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَ الْمِسْكَ الذِّكِّي (٦)

والأصل: تَبَيْتِينَ وَ تَكَلِّينَ، فحذف النونين دون جازم ولا ناصب (٧)، والقراءة بالتخفيف هي قراءة سبعية كما بينا سابقاً وهي لنافع المدني وابن عامر، حيث قرأ أيضاً قوله تعالى: (أَتَحَاجُّنِي فِي اللَّهِ) (٨) بتخفيف النون (٩) وهذه القراءة أثبتتها سيبويه لأهل المدينة.

السوجه الثالث الذي يراه أبو العلاء المعري ولم يخطئه في مثل ذلك، بل وجدناه يقر الحذف، حينما قال معلقاً على البيت السابق بقوله: "إن كانت الرواية تعذلاني من العذل فقد حذف نوناً في غير موضع الحذف وقد جاء مثل ذلك وقرأ به نافع المدني (١٠) في مثل قوله تعالى: (قل أغير الله تأمرونسي أعبد أيها الجاهلون) (١١) فهو كما نرى أقر مجئ الحذف استناداً إلى قراءة سبعية جاءت بتخفيف النون من قوله تعالى: (تأمروني) بل في قراءتين اثنتين هما قراءتفاع و قراءه

(١) عبث الوليد ص ٢٢٣

(٢) شرح المفصل ج ٣ ص ٩٠

(٣) الدر المنصور ج ٣ ص ١٠٨

(٤) شرح الكافية الشافية ج ١ ص ٢١١، الدر المنصور ج ٢ ص ١٣٣، ج ٣ ص ١٠٨

(٥) المصدر السابق ج ٣ ص ١٠٨، شرح الكافية الشافية ج ١ ص ٢١١

(٦) الخصائص ج ١ ص ٣٨٨، الدر المنصور ج ٢ ص ١٣٣، ج ٣ ص ١٠٩، شرح الكافية الشافية ج ١ ص ٢١٠

(٧) شرح الكافية الشافية ج ١ ص ٢١٠

(٨) الأنعام آية ٨٠

(٩) حجة القراءات ص ٢٥٧

(١٠) المصدر السابق ص ٢٢٣

(١١) الزمر آية ٦٤

ابن عامر في إحدى روايته ، قال ابن مجاهد : " فقرأ نافع و ابن عامر : " تأمروني " بتخفيف النون ، غير أن نافعاً فتح الياء : " تأمروني " و لم يفتحها ابن عامر ... " (١) .  
قال أبو زرعة : " ... : " قل أغير الله تأمروني أعبد " بالتخفيف ، أراد " تأمروني " فحذف إحدى النونين للتخفيف ، و ينبغي أن تكون النون الثانية محذوفة ؛ لأنَّ التكرير لها وقع ، و لا تحذف الأولى التي هي علامة الرفع ... " (٢) و لما كانت قراءة التخفيف تصطدم بالقاعدة السنوية ... عارضها بعض النحويين و وصفوها باللحن يتضح هذا من قول السمين الحلبي " و اعلم أن حذف النون في هذا النحو جائزٌ فصيح ، و تجاسر بعضهم فقال هذه القراءة ، أعني : تخفيف النون لحن ... " (٣) .

غير أننا وجدنا أبا حيان يدافع عن هذه القراءة. و لكنه يذهب إلى أن النون المحذوفة هي نون الرفع. يتضح هذا من قوله : " ... و في المسألة خلاف ، منهم من يقول : المحذوفة نون الرفع ، و منهم من يقول : نون الوقاية ، و ليس بلحن ، لأن التركيب متفق عليه ، و الخلاف جرى في أيهما حذف ؟ و نختار أنها نون الرفع ... " (٤) . و هذا على خلاف مذهب الأخفش الذي يرى أن الحذف إنما وقع في الثانية . يتضح هذا من قول السمين الحلبي : " .. فمذهب سيوييه و من تبعه أن المحذوفة هي الأولى ، و مذهب الأخفش ، و من تبعه أن المحذوفة هي الثانية " (٥) و ما قاله الأخفش هو مذهب أبي العلاء المعري الذي يقول : " ... و بعض أهل العلم يرى أن المحذوف ها هنا النون التي هي موصولة بالياء في قولك تعذلاني ؛ و الأقيس أن تكون النون المحذوفة هي النون التي تلحق الجمع في مثل تأمروني ... " (٦) أي نون الوقاية .  
و يقول في موضع آخر : " .. فحذف النون الأخيرة هو الوجه ... " (٧) و هذا ما ذهب إليه الفارسي حينما قال : " ... فلما أوجه التخفيف : فأنهما حذفوا النون الثانية لالتقاء النونين ، و التضعيف يُكره ؛ فيتوصل إلى إزالته تارة بالحذف نحو علماء بنو فلان ، و تارة بالإبدال ... فحذف الثانية من المثليين كراهة التضعيف ، و لا يجوز أن يكون المحذوف ، النون الأولى لأنَّ الاستتقال يقع بالتكرير في الأمر الأعم ، و الأولى أيضاً فيها أنها دلالة الإعراب ، و إنما حذفنا

(١) كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٥٦٣

(٢) حجة القراءات ص ٦٢٥

(٣) الدر المنصور ج ٣ ص ١٠٨

(٤) البحر المحيط ج ٧ ص ٤٢١١

(٥) الدر المنصور ج ٣ ص ١٠٨

(٦) عبت الوليد ص ٢٢٣

(٧) المصدر السابق ص ٢٢٤

الثانية ... (١) ثم استطرد الفارسي فقال : " و يدلك على أن المحذوف الثانية أنها قد حذفت مع الجار أيضاً (٢) و نظير ذلك في نحو قوله :

قَدْنِيَّ مِنْ نَصْرِ الْخَيْبِيَّيْنِ قَدِيَّ  
لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُحْدِ (٣)  
على أن هذا ضرورة ، و القياس قَدْنِيَّ بالنون (٤) مما يعني أن حذف نون الوقاية ... مسموع في الكلام ... " (٥) . و لقد جاء نظائرُ لذلك و منه ما أشد زبد الخيل :

كَمُنِّيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ : لَيْتِي  
أَصَادِفُهُ وَ أَتْلِفُ بَعْضَ مَالِي (٦)  
و الشاهد فيه حذف النون من ضمير المنصوب في " ليتي " ، و كان الوجه لَيْتِي كما تقول : ضربتني ... " (٧) .

يقول سيبويه معقباً على حذف نون الرفع : " و إذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع ، و ذلك قولك : لَتَفْعَلَنَّ ذاك و لَتَذْهَبَنَّ ؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استتقلاً ، و تقول : هل تَفْعَلَنَّ ذاك ، تحذف نون الرفع لأنك ضاعفت النون ، و هم يستقلون التضعيف ، فحذفوها إذ كانت تُحذف ، و هم في ذا الموضع أشد استتقلاً للنونات ، و قد حذفوها فيما هو أشد من ذا (٨) مما يعني " أنهم حذفوا نوناً من نونين لا من ثلاثة " (٩) ثم قال سيبويه بعد ذلك : " بلغنا أن بعض القراء قرأ : " أَلْتَحَاجُونِي " ... و هي قراءة أهل المدينة ؛ و ذلك لأنهم استقلوا التضعيف و قال عمرو بن مَعْدٍ يكره :

تَرَاهُ كَالنُّعْمِ يُعَلِّمُ مِسْكَاً  
يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا قَلَّيْنِي يَرِيدُ  
فليتني (١٠) حيث جعل سيبويه النون المحذوفة هي نون الفاعل ، لا نون الوقاية (١١) .

أما السمين الحلبي حينما علّق على جواز حذف النون في كلتا الحالتين فقد أفادنا بأن مثل هذا محفوظ عن العرب الذين يحذفون و هم قبيلة غطفان يتضح هذا من قوله : " و اعلم أن حذف

(١) الحجة للقراء السبعة جـ ٢ ص ١٧٥

(٢) المصدر السابق جـ ٢ ص ١٧٦

(٣) خزنة الأدب جـ ٥ ص ١٧٦

(٤) المصدر السابق جـ ٥ ص ٣٨٢

(٥) المصدر السابق جـ ٥ ص ٣٨٤

(٦) الكتاب جـ ٢ ص ٣٧٠ ، انظر ديوان زيد الخيل ص ١٣٧ ق ٢٦ / ٢

(٧) تحصيل عين النعجب من معدن جواهر الأدب ص ٣٧٨ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٢٧٩ ، المقرب جـ ١ ص ١٠٨

(٨) الكتاب جـ ٣ ص ٥١٩

(٩) هامش الكتاب جـ ٣ ص ٥١٩

(١٠) المصدر السابق جـ ٣ ص ٥١٩ - ٥٢٠

(١١) الدر المصون جـ ٣ ص ١٠٩

النون في هذا النحو جائز فصيح ، و لا يلتفت إلى قول من منع ذلك إلا في ضرورة أو قليل من الكلام. و لهذا عيب على مكي بن أبي طالب : الحذف بعيد في العربية ، قبيح مكروه ، و إنما يجوز في الشعر للوزن ، و القرآن لا يحتمل ذلك فيه ، إذ لا ضرورة تدعو إليه . و تجاسر بعضهم فقال : هذه للقراءة \_ أعني تخفيف النون \_ لحن ، و هذان قولان مردودان لتواتر ذلك ... و أيضاً فإن النقات نقلوا أنها لغة ثابتة للعرب ، و هم غطفان ... (١)

#### الواو بين العطف والزيادة

الذي يمكن طرحه والاستغناء عنه قوله تعليقاً على زيادة الواو في قول الشاعر :

سَقِيًّا لِمَجْلِسِنَا الَّذِي أَنَسْتَهُ ! وَاهاً لِمَجْلِسِنَا الَّذِي لَوْحَشْتَهُ ! (٢)

قال أبو العلاء المعري : " لو أمكنت واو العطف في أول نصفه الثاني لكان أمكن للكلام ، لأنهم يؤثرون أن تكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى ؛ إلا أن ترك حرف لا اختلاف في جوازه (٣) ... يقول ابن هشام " واو دخولها كخروجها و هي الزائدة ... " (٤) .

و قد انقسم النحاة حول زيادة الواو بهذا المعنى إلى فريقين؛ قال ابن الأنباري : " ذهب الكوفيون إلى أن الواو للعاطفة يجوز أن تقع زائدة ، و إليه ذهب أبو الحسن الأخفش و أبو العباس

المبرد و أبو القاسم بن برهان من البصريين (٥) .

و قد اعتمد الكوفيون على كثرة الوارد من أمثلة السماع في كتاب الله تعالى و كلام العرب مما يؤيد مذهبهم. يقول الفرّاء معلقاً على قوله تعالى : ( و اقترّب الوعدُ الحق ) (٦) معناه \_ و الله أعلم \_ : حتى إذا فتحت لقترب (٧) ، و دخول الواو في الجواب في " حتى إذا " بمنزلة قوله : ( حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَ فَتَحَتْ أَبْوَابُهَا ) (٨) ، و الواو زائدة (٩) و على ذلك قراءة عبد الله بن مسعود في قوله تعالى " فلما جهزهم بجهازهم جعل السقاية " (١٠) حيث قرأ ابن مسعود " و جعل

(١) الدر المصون جـ ٣ ص ١١٠ ، المحجة للقراء السبعة جـ ٢ ص ١٧٦

(٢) ديوان الجحري جـ ١ ص ٣٧٩ ق ١٤٨ /

(٣) عبث الوليد ص ٧٠

(٤) معن اللبيب ص ٤٧٣

(٥) الإنصاف جـ ٢ ص ٤٥٦

(٦) الأنبياء من آية ٩٧

(٧) معاني القرآن للفرّاء جـ ٢ ص ٤٥٦

(٨) الزمر من آية ٧٣

(٩) الدر المصون جـ ٦ ص ٢١١

(١٠) يوسف من آية ٧٠

السقاية " على حذف جواب لما . كأنه قيل : فلما جهزهم بجهازهم و جعل السقاية في رحل أخيه أمهاتهم حتى انطلقوا . (١) ثم أذن بزيادة واو في جعل .. فاحتمل أن تكون الواو زائدة على مذهب الكوفيين (٢) وهذا ما أكده الفراء حينما قال معقباً على قراءة الآية السابقة : " و في قراءتنا بغير واو " (٣) و مثله ما قرئ في قوله تعالى : ( فلما أسلما وتلأ للجبين ) (٤) .

و قد عقب السمين الحلبي على هذه الآية قائلاً : " و الواو زائدة و هو قول الكوفيين و الأخفش (٥) و ابن مالك من المتأخرين (٦) .

وعليه ما أنشد امرؤ القيس :

فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَ انْتَحَى      بِنَا بَطْنُ خَبْتِ ذِي حِقَابٍ عَقَقَلِ (٧)

يريد : انتحى (٨) .

قال أبو بكر الأنباري : " و قال أبو عبيدة : و انتحى نسقاً على أجْرْنَا ... و قال غيره : و انتحى جواباً فلماً ، و الواو مقحمة لمعنى التعجب ، و إنما تقحم الواو مع لماً ، و حتى إذا... " (٩) و

عليه ما أنشد للفراء للأسود بن يعفر :

حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بِيْطُوكُمْ      وَ رَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا  
وَ قَلْبُتُمْ ظَهَرَ الْمِجَنُّ لَنَا      إِنَّ اللَّيْمَ الْعَاجِزُ الْخَبُّ (١٠)

قال أبو بكر الأنباري : " معناه قلبتم ، فأقحم الواو . و قال أبو عبيدة : الواو في هذه الأبيات واو نسق ، و الجواب محذوف لعلم المخاطبين به ... " (١١) .

و من زيادتها ما أنشد الأخطل : (١٢)

فَلَمَّا رَأَى الرَّحْمَنُ أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ      رَشِيدٌ ، وَ لَا نَاهٍ أَخَاهُ عَنِ الْغَدْرِ

(١) الكشاف جـ ٢ ص ٤٨٤

(٢) البحر المحيط جـ ٥ ص ٣٢٦

(٣) معاني القرآن للفراء جـ ٢ ص ٢١١

(٤) الصفات آية ١٠٣

(٥) الدر المنصور جـ ٥ ص ٥١٠

(٦) شرح التسهيل جـ ٣ ص ٢١٢ - ٢١٣

(٧) ديوان امرؤ القيس ص ٣٦

(٨) معاني القرآن للفراء جـ ٢ ص ٢١١

(٩) شرح الفوائد السبع الطوال الجاهليات ص ٥٥

(١٠) خزنة الأدب جـ ١١ ص ٤٤ ، شرح الفوائد السبع الطوال الجاهليات ص ٥٥

(١١) المصدر السابق ص ٥٦

(١٢) شرح التسهيل جـ ٣ ص ٢١٣



وَصَبَّ عَلَيْهِمْ تَغْلِبَ ابْنَةَ وَأَسْلٍ  
و من زيادتها أيضاً قول الشاعر : (١)  
فَلَقَدْ رَمَعْتُكَ فِي الْمَجَالِسِ كُلِّهَا  
ومن زيادتها أيضاً قول تميم بن مقبل : (٢)  
فَإِذَا وَ نَلِكِ يَا كُبَيْشَةَ لَمْ يَكُنْ  
فـ " الواو " في تلك زائدة (١) فكلذك استشهد لزيادتها الكوفيون و كل من الأخفش و ابن مالك ، مما يطول ذكره إن نكرنا كل ما قالوه من شواهد (٢) .

يقول ابن الأنباري : " و الشواهد على هذا النحو من أشعارهم أكثر من أن تُحصى (٨) نحو مذهبهم في جواز زيادة واو العطف بينهما في حين أن البصريين لا يقرون زيادة الواو لا بين المفردات و لا بين الجمل . يتضح ذلك من قول المبرد معقبا على من قال بزيادة الواو : " و زيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، و الله أعلم بالتأويل ... " (١) .  
و قال ابن جنبي : " فأما أصحابنا فيدفعون هذا التأويل البتة ، و لا يجيزون زيادة هذه الواو ، و يرون أن أجوبة هذه الأشياء محذوفة للعلم بها ، و الاعتیاد في مثلها ، و تأويل ذلك عندنا على معنى (١٠) . و قد جرى هذا المجرى كثير من المفسرين ، فردوا الشواهد

(١) المصدر السابق جـ ٣ ص ٢١٣ ، شرح اللمع لابن برهان جـ ١ ص ٢٤٦ ، و رواية الديوان "أمال" بدلاً من "وصب" في البيت الثاني و لا شاعدا حيثنذ في البيت ، انظر ديوان الأخطل ص ١٣٢  
(٢) شرح التسهيل ج/ ٣ ص ٢١٣ ، معني اللبيب ص ٤٧٤  
(٣) شرح أشعار المذليين جـ ١ ص ٤١٢  
(٤) شرح التسهيل جـ ٣ ص ٢١٣  
(٥) ديوان ابن مقبل ص ١٨٩  
(٦) تذكرة النحاة ص ٤٥  
(٧) انظر شرح التسهيل لابن مالك جـ ٣ ص ٢١٣ ، شرح اللمع لابن برهان جـ ١ ص ٢٤٥ - ٢٤٦ ، تذكرة النحاة ص ٤٥ ، سر صناعة الإعراب جـ ٢ ص ٦٤٦  
(٨) الإنصاف جـ ٢ ص ٤٥٩  
(٩) المتقضب جـ ٢ ص ٧٨  
(١٠) سر صناعة الإعراب جـ ٢ ص ٦٤٦

للقرآنية التي ساقها الكوفيون، و الأخفش ، و ابن مالك ، للتدليل على زيادة الواو ، ربوها على معنى يجعل " الواو " فيها غير زائدة (١) .

يقول ابن الأنباري : " و أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الواو في الأصل حرف وضع لمعنى ؛ فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يُجرى على أصله ، ... و جميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يُحمل فيه على أصله ... " (٢) فمثلاً في قوله تعالى : ﴿ حتى إذا جاءوها و فتحت أبوابها ﴾ (٣) فلا حجة للكوفيين فيها حيث جاءت " الواو " في قوله " و فتحت أبوابها " عاطفة و ليست زائدة ، و أما جواب " إذا " فمحذوف ، و التقدير فيه : حتى إذا جاءوها و فتحت أبوابها فازوا و نعموا (٤) .

و أما قول الشاعر:

فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَ انْتَحَى      بِنَا بَطْنُ حِجْفِ ذِي قِفَافٍ عَقَقَلِ

فالواو فيه أيضاً عاطفة ، و ليست زائدة ، و الجواب مقدر ، و التقدير فيه :

فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَ انْتَحَى      بِنَا بَطْنُ حِجْفِ ذِي قِفَافٍ عَقَقَلِ خَلَوْنَا

و نعمنا ، و كذلك قول الآخر :

حَتَّى إِذَا قَمَلَتْ بِطُونِكُمْ      وَ رَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبَّوْا

وَ قَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْمِجَنِّ لَنَا      إِنَّ اللَّئِيمَ الْعَاجِزُ الْخَبُّ

الواو فيه عاطفة، و ليست زائدة ، و التقدير فيه : حتى إذا قَمَلَتْ بِطُونِكُمْ وَ رَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبَّوْا وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْمِجَنِّ لَنَا بِأَنَّ غَدْرَكُمْ وَ لَوْمَكُمْ .

و إنما حذف الجواب في هذه المواضع للعلم به ، توخيّاً للايجاز و الاختصار ، و قد جاء

حذف الجواب في كتاب الله تعالى و كلام العرب كثيراً ... ثم إن حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره (٥) .

و على ذلك فإن زيادة الواو لا يعرفها البصريون بل هي حينئذ عاطفة و ليست زائدة و هذا

ما ذهب إليه أبو العلاء المعري. بل وجدناه يستحسن و جودها لا حذفها ، و يدل على أن دخوله

أحسن قول أبي نؤيب الهذلي : (١)

(١) معاني القرآن و إعرابه جـ٤ ص ٣٦٣ - ٣٦٤ ، الإنصاف جـ٢ ص ٤٥٩ - ٤٦٢

(٢) المصدر السابق جـ٢ ص ٤٥٩

(٣) الزمر من آية ٧٣

(٤) الإنصاف جـ٢ ص ٤٥٩

(٥) الإنصاف جـ٢ ص ٤٦٠ - ٤٦١

أَمِنَ الْمَنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ      وَ الدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ مَن يَجْزَعُ<sup>(١)</sup>  
قال أبو العلاء المعري ، معقّباً على دخول الواو في البيت : " فنخول الواو ها هنا أحسن  
من أن يقول الدهر و إن كان ذلك جائزاً<sup>(٢)</sup> و عليه ما أنشد :  
إِنَّمَا أَهْلَكَ جِيرَانُ لَنَا      إِنَّمَا نَحْنُ وَ هُمْ شَيْءٌ أَحَدٌ<sup>(٣)</sup>  
فمجيء " الواو " في البيتين السابقين على مذهب أبي العلاء المعري وافق رأي البصريين  
الذين يرونها " عاطفة و ليست زائدة " <sup>(٤)</sup> .

(١) عث الوليد ص ٧٠

(٢) شرح أشعار الخليلين جـ ١ ص ٤ ، و البيت من شواهد شرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٥ ، و سمط الأبي جـ ١ ص ٤٤٩

(٣) عث الوليد ص ٧٠

(٤) المصدر السابق ص ٧٠

(٥) الإنصاف جـ ٢ ص ٤٥٩

نتائج البحث:

توصل الباحث في دراسته إلى نتائج من أهمها :

- ١- بعد هذه الرحلة الطويلة مع شاعر المعرّة خلصنا إلى أن أبا العلاء المعرّي كما وضع في البحث كان يحترم القراءات جميعها حتى الشاذ منها ، فوجدناه لا يتحرج في توجيهها بما يوافق اللغة المسموعة عن العرب ، حتى ولو كانت غير مألوفة السماع.
- ٢- كما خلص البحث إلى أن أبا العلاء المعرّي كان يعتمد على السماع اعتماداً ملحوظاً ، معزراً ذلك بما قالته العرب في أشعارها .
- ٣- تبين لنا أن الشاعر كان قد وافق أهل الكوفة فيما نحوا إليه من قياس منطقي، حيث إنهم كانوا يقيسون على الشاهد المنفرد سواء أكان شعراً أم نثراً .
- ٤- كان أبو العلاء المعرّي يتكئ في مذهبه النحوي على اللغات المشهورة ، ولا سيما لغة الحجاز ولغة تميم، ولغة غطفان ، تلك القبائل التي تعتبر بحق نبع الفصاحة ومعينها.
- ٥- كان أبو العلاء المعرّي منفتح العقل، واسع المدارك، ملماً بعلوم أهل زمانه، ولذلك تجرد من رداء التعصب لمذهب دون مذهب، فهو يوافق أهل الكوفة مرةً ، ويوافق أهل البصرة مرةً أخرى ، وهذا شأن العلماء الذين يبسرون الأمر على طالبيه ، ويدللون درب المعرفة أمام سالكيه ، ولكنه في استخداماته اللغوية يحتاج إلى أناس متضلعين في اللغة حتى يفهموا مراميه ويدركوا غاياته.
- ٦- كشف للبحث عن قدرة أبي العلاء المعري (وهو الأديب) على معالجة قضايا نحوية شائكة من اختصاص أهل النحو واللغة مما يدل على تمكنه من ناصية اللغة بفروعها المختلفة .

## المصادر و المراجع :

١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر : أحمد محمد الدمياطي البنا (ت١١١٧هـ - ) ، د. شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧ م .
٢. إعراب القراءات السبع و عللها : أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بـ " ابن خالويه النحوي " ( ت ٣٧٠ هـ ) ، تحقيق و تقديم د. عبد الرحمن بن سلمان العثيمين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢ م .
٣. إعراب القرآن : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٣٣٨هـ - ) ، تحقيق د.زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط٢ ، ١٩٨٥ م .
٤. الأمالي الشجرية : أبو السعادات هبة الله بن علي المعروف بـ"ابن الشجري" (ت٥٤٢هـ - ) ، تحقيق و دراسة د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢ م .
٥. أنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ - ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٦ م .
٦. الإصناف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين : كمال الدين أبي البركات الأنباري ( ت ٥٧٧ هـ ) ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجبل ، بيروت ، بدون ط .
٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك و معه مصباح السالك إلى أوضح المسالك : جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١ هـ ) ، تحقيق بركات يوسف هبود ، مراجعة يوسف الشيخ محمد البقاعي ، بيروت ، ١٩٩٤ م .
٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ( ت ٩١١هـ - ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٩ م .
٩. البيان في غريب إعراب القرآن : كمال الدين أبي البركات الأنباري ( ت ٥٧٧ هـ - ) ، تحقيق د. طه عبد الحميد طه ، و مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ م .
١٠. تاج العروس من جواهر القاموس : محمد مرتضى الزبيدي ( ت ١٢٠٥هـ - ) ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ، ط١ ، ١٣٠٦هـ .

١١. التبصرة و التنكرة : أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ت ٥٤١هـ) ، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، دون ط ت .
١٢. التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٦م .
١٣. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بـ"الأعلم الشنتمري" (ت ٤٧٦هـ) ، تحقيق و تعليق د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٤م .
١٤. تذكرة النحاة : أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦م .
١٥. التعليفة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) تحقيق و تعليق د. عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٠م .
١٦. تفسير البحر المحيط : أبو حيان محمد بن يوسف الأندلس (ت ٧٤٥هـ) ، دراسة و تحقيق الشيخ عادل عبد الموجود و آخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣م .
١٧. تمثال الأمثال : أبو المحاسن محمد بن علي العبدري الشيبسي (ت ٨٣٧هـ) ، تحقيق و تقديم د. أسعد زبيان ، دار المسيرة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢م .
١٨. التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد : أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق سعيد أحمد أعراب ، وزارة الأوقاف بالمغرب ، ١٩٧٦م .
١٩. تهذيب اللغة : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مراجعة محمد علي النجار ، الدار المصرية للنشر ، ١٩٦٤م .
٢٠. جامع البيان عن تأويل آي القرآن : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ، تقديم الشيخ خليل الميس ، ضبط و توثيق و تخريج صدقي جميل العطار ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١م .
٢١. الجامع لأحكام القرآن : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) ، مراجعة و ضبط و تعليق د. محمد إبراهيم الحفناوي ، خرّج أحاديثه د. محمد حامد عثمان ، دار الحديث ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٩٦م .

٢٢. حجة القراءات : أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ( ت ٤٠٣ هـ ) ، تحقيق و تعليق سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٢ م .
٢٣. الحجة للقراء السبعة : أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ( ت ٣٧٧ هـ ) ، تعليق كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، منشورات محمد علي بيضون ، ط ١ ، ٢٠٠١ م .
٢٤. خزاتة الأدب و لب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي ( ت ١٠٩٣ هـ ) ، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٩٩٧ م .
٢٥. الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ( ت ٣٩١ هـ ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الهدى ، بيروت ، ط ٢ ، بدون ت .
٢٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد ابن إبراهيم المعروف بـ"السمن الحلبي" ( ت ٧٥٦ هـ ) ، تحقيق و تعليق الشيخ علي محمد معوض و آخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤ م .
٢٧. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع : أحمد بن الأمين الشنقيطي ( ت ١٣٣١ هـ ) ، تحقيق و شرح د. عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٨١ م .
٢٨. ديوان الأخطل : شرح و تقديم مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .
٢٩. ديوان الأعشى : دار صادر ، بيروت ، بدون ت .
٣٠. ديوان امرئ القيس : تحقيق و تبويب و شرح و ضبط حنا الفاخوري ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٩ م .
٣١. ديوان البحترى : تحقيق و شرح و تعليق حسن كامل الصيرفي ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٦٣ م .
٣٢. ديوان جرير شرح محمد بن حبيب : تحقيق د. نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٣ ، دون ت .
٣٣. ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي ( ت ١١٧ هـ ) : شرح أحمد بن حاتم الباهلي ، رواية أبي العباس ثعلب ، تحقيق عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٩٣ م .
٣٤. ديوان عبيد بن الأبرص : دار صادر ، بيروت ، دون ت .

٣٥. ديوان طرفة بن العبد : دار صادر ، بيروت ، دون ت .
٣٦. ديوان لزوم ما لا يلزم (اللزوميات) برواية الإمام التبريزي: أبو العلاء أحمد بن عبد الله ابن سليمان التتوخي المعري (ت ٤٤٩هـ) ، تقديم وشرح وفهرسة د. وحيد كباية وحسن حمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م .
٣٧. ديوان كُثْرُ عَزَّة : شرح قدرى مايو ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م .
٣٨. ديوان لبيد بن ربيعة العامري : دار صادر ، بيروت ، بدون ت .
٣٩. ديوان النابغة الجعدي : تحقيق عبد العزيز رباح ، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق ، ط١ ، ١٩٦٤م .
٤٠. رسالة الغفران : أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التتوخي المعري (ت ٤٤٩هـ) ، تحقيق لجنة من العلماء ، المكتب التجاري للطباعة و النشر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٧م .
٤١. رسالة الملائكة : أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التتوخي المعري (ت ٤٤٩هـ) ، تحقيق لجنة من العلماء ، المكتب التجاري لطباعة و النشر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٧م .
٤٢. رسالة الهناء: أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التتوخي المعري (ت ٤٤٩هـ) ، شرح وتحقيق كامل كيلاني ، المكتب التجاري ، بيروت ، دون ت .
٤٣. زاد المسير في علم التفسير : أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، تخريج أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٤م .
٤٤. سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، دراسة و تحقيق د. حسن هنداي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٥م .
٤٥. سمط اللآلي في شرح أمالي الفالي : أبو عبيد البكري الأونبي (ت ٤٩٦هـ) ، تصحيح و تنقيح و تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلمية ، دون ت .
٤٦. سنن الدار قطني : علي بن عمر الدار قطني (ت ٣٨٥هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، بدون ت .
٤٧. شرح أبيات سيبويه : أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت ٣٨٥هـ) ، تحقيق د. محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ، بيروت ، ١٩٧٩م .
٤٨. شرح أبيات سيبويه : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق و تعليق د. وهبة متولي عمر سالمة ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٥م .



٤٩. شرح أشعار الهذليين : صنعه أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق عبد الستار أحمد فزّاج ، مراجعة محمود محمد شاكر ، دار التراث ، بدون ت .
٥٠. شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم : أبو عبد الله بدر الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق و ضبط و شرح د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، دون ت .
٥١. شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل على ألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك ( ت ٧٦٩هـ ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، درا صعب ، دون ت .
٥٢. شرح الأثموني على ألفية ابن مالك و معه شواهد العيني : الشيخ علي بن محمد بن عيسى الأثموني ( ت ٩١٨هـ ) ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة فيصل عيسى البابي ، دون ت .
٥٣. شرح التسهيل تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد : جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ( ت ٦٧٢ هـ ) ، تحقيق عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١م .
٥٤. شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك : الشيخ خالد الأزهرى ( ت ٩٠٥هـ ) ، دار الفكر ، بيروت ، دون ت .
٥٥. شرح ديوان الحماسة : أبو علي بن أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ( ت ٤٢١هـ ) ، نشره أحمد أمين و عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١م .
٥٦. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : و معه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شذور الذهب ، جمال الدين بن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١هـ ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بدون ت .
٥٧. شرح الكافية الشافية : جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ( ت ٦٧٢ هـ ) ، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي ، مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، دون ت .
٥٨. شرح اللمع : ابن برهان العكبري أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ت ٤٥٦هـ) ، تحقيق د. فائز فارس ، مطبوعات دار الثقافة و الفنون ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٤م .
٥٩. شرح المفصل : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ( ت ٦٤٣هـ ) ، عالم الكتب ، بيروت ، بدون ت .

٦٠. شعر زيد الخيل الطائي: (ت ١٠هـ) جمع ودراسة وتحقيق د. أحمد مختار البرزة ، دار المأمون للتراث، ط١، ١٩٨٨م. شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي: (ت ٢١هـ) ، جمع وتحقيق مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط٢ ، ١٩٨٥م.
٦١. شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي: (ت ٢١هـ) ، جمع وتحقيق مطاوع الطرابيشي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط٢، ١٩٨٥م.
٦٢. عبث الوليد : في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحر الطائي أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التتوخي المعري (ت ٤٤٩هـ-)، تصحيح و توضيح محمد عبد الله المدني ، تقديم شكيب أرسلان و د. محمد حسين باشا هيكل ، مكتبة النهضة المصرية ، ط٢ ، دون ت .
٦٣. فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ( ت ٨٥٢هـ ) ، رقم كتبه و أبوابه و أحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي ، راجعه و صححه قصي مُحِب الدين الخطيب ، تخريج و تحقيق مُحِب الدين الخطيب، المكتبة السلفية ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ .
٦٤. فتح القدير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، دون ت .
٦٥. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال : أبو عبيد البكري ( ت ٤٩٦هـ على خلاف )، تحقيق و تقديم د. إحسان عباس و د. عبد المجيد عابدين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣ م .
٦٦. الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ: أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التتوخي المعري (ت ٤٤٩هـ-)، ضبطه وفسر غريبه محمود علي زيناتي، مراجعة لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٣٨م
٦٧. القراءات الشاذة : أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان المعروف بـ"ابن خالويه" (ت ٣٧٠هـ) ، دار الكندي ، الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٢م .
٦٨. الكامل : أبو العباس محمد بن يزيد الميرد (ت ٢٨٥هـ) ، تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، بدون ت .
٦٩. الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ على خلاف ) ، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٨م .

٧٠. كتاب التذكرة في القراءات : أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون ( ت ٣٩٩هـ ) ، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ، ط ٢ ، ١٩٩١م
٧١. الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل : أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ( ت ٥٣٨هـ ) ، شرح و ضبط و مراجعة يوسف الحمادي ، مكتبة مصر ، دون ت .
٧٢. الكشاف عن وجوه القراءات السبع و عللها و حججها : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ( ت ٤٣٧هـ ) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٩٨٧م .
٧٣. لسان العرب : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الأفرقي ( ت ٧١١هـ ) ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٠م .
٧٤. المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر : ضياء الدين بن الأثير ( ت ٦٢٢هـ ) ، تقديم و تعليق د. أحمد الحوفي و د. بدوي طيبانة ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٧٣م .
٧٥. مجاز القرآن : أبو عبدة معمر بن المثني التيمي ( ت ٢١٠هـ ) ، تعليق د. محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨١م .
٧٦. مجمع الأمثال : أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧م .
٧٧. مجمع البيان في تفسير القرآن : أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي ( ت ٥٤٨هـ ) ، وضع حواشيه و خرّج آياته و شواهد إبراهيم شمس الدين ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧م .
٧٨. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات و الإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جني ( ت ٣٩٢هـ ) ، دراسة و تحقيق محمد عبد القادر عطا ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨م .
٧٩. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي ( ت ٥٤٦هـ ) ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١م .
٨٠. المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل ( ت ٧٦٩هـ ) ، تحقيق و تعليق د. محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٩٨٠م .

٨١. المستقصى في أمثال العرب: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٧ م .
٨٢. مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ( ت ٤٣٧هـ ) ، تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٤ ، ١٩٨٨ م .
٨٣. معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ( ت ٢٠٧هـ ) ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م .
٨٤. معاني القرآن و إعرابه : أبو إسحاق إبراهيم بن السري المعروف بـ"الزجاج" (ت ٣١١هـ) ، شرح و تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٨ م .
٨٥. مفاتيح الأغاني في القراءات و المعاني : أبو العلاء الكرمانى ( ت ٥٦٣هـ ) ، دراسة و تحقيق د. عبد الكريم مصطفى مدلج ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١ م .
٨٦. مغني اللبيب " عن كتب الأعراب " : جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق و تعليق د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله ، مراجعة سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٥ ، ١٩٧٩ م .
٨٧. المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ( ت ٢٨٥هـ ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ .
٨٨. مع الهوامع " في شرح جمع الجوامع " : أبو بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق و شرح د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٢ م .